الفصل الأول

التوسع العثمانى
فى العالم العربى

obeikandl.com

obeikandl.com

العالم العربي قبيل الفتح العثماني:

في مطلع القرن السادس عشر كان العالم الإسلامي - غرب آسيا - موزعاً بين ثلاث دول تنازعت فيما بينها زعامة الإسلام، وهي: الدولة الصفوية الناشئة في فارس، والدولة العثمانية، والدولة المملوكية.

ومن المعروف أن لفارس (إيران) تاريخاً مجيداً في الإسلام، وساهمت بنصيب كبير في حضارته، ولاسيما في مجال الثقافة العقلية. وكان الفرس في بادئ الأمر على المذهب السني، ثم اعتنقوا مذهب الشيعة الأمامية عندما قامت الدولة الصفوية وأخذت تفرضه على فارس وما جاورها. وكانت هذه الدولة قد نشأت بادئ ذي بدء كحركة دينية صوفية وسط الاضطراب الذي عم المنطقة عقب سقوط دولة المغول الكبرى. وتنسب هذه الحركة إلى الشيخ صفي الدين المتوفى عام ١٣٣٤م والذي كان يقيم في أردبيل من أعمال أذربيجان. ويعتبر الشاه إسماعيل الصوفي (١٥٠٠-١٥٢٤م) هو المؤسس الحقيقي للدولة الصفوية التي امتدت في عهده من هرات في الشرق إلى بغداد وديار بكر في الغرب، وكانت العاصمة تبريز. وقد جعل الشاه إسماعيل الصفوي من نفسه حامياً للمذهب الشيعي الذي اتخذه مذهباً رسمياً لدولته.

وكان لا بد أن يجذب العراق أنظار الشاه إسماعيل، لما فيه من مزارات أو عتبات مقدسة، وهي مقابر أئمة الشيعة في كربلاء والنجف، والتي تهفو إليها نفوس الشيعة وتحج إليها جموعهم في كل عام. هذا فضلاً عما يحتويه العراق من أراضٍ زراعية واسعة، كما أنه يفتح الطريق أمام الفرس إلى البحر المتوسط، ويضمن لفارس منفذاً سهلياً نهرياً على الخليج العربي. ومن ثم ، ففي عام ١٥٠٨م غزا إسماعيل العراق وهدم ما كان في بغداد من

قبـور أئمة السنة وقـتل جماعـة من علمائهم، ثم زار العـتبات المقـدسة في الفرات، وقام بتعيين حاكم صفوي على العراق[١].

وترتب على الغزو الفارسي للعراق أن تقاربت حدود الدولة الصفوية من ناحية الغرب مع الحدود الشرقية للدولة العـثمانية، وكان الأتراك العثمانيون قد دخلوا آسيـا الصغرى في الثلث الأول من القـرن الثالث عشر كقـبيلة من القبائل التركية التي كانت على فترات متباعدة حيناً ومتقاربة حيناً آخر، تنزح من مناطق الإسـتبس في آسـيا مـتجهـة غرباً نحـو الأناضول. وفي منـطقة مغمورة في الطرف الشمالي الغربـي من الأناضول، أقام الأتراك العثمانيون «إمارتهم» أواخر القرن الثالث عشر، وقد ساعد الإمارة العثمانية على البقاء والصمود في وجه تكتل الإمارات التركـية السلجوقية ضدها، وهي إمارات ظهرت في الأناضول خـلال النصف الثاني من القرن الثالـث عشر على إثر انهيار سلطنة السلاجقة الروم على أيدي المغول، ذلك الموقع الجغرافي الهام الذي شغلته الإمارة العثمانية في شمال غرب الأناضول بالقرب من الأراضي البيزنطية، فقد جعلها هذا الموقع تشرف على خط المواصلات التجارية الذي يربط القسطنطينية بمدينة قونية من ناحية وبـبقية العالم الإسـلامي من ناحية أخرى، مما هيأ لها مـورداً تجارياً ثابتاً، وساعد على قدوم العـناصر المؤسسة للإمارة من العلماء والصناع والتجار من داخل العالم الإسلامي[٢].

ومنذ منتصف القـرن الرابع عشر تقـريباً، اتجه العـثمانيون في توسـعهم صوب البلقان في أوربا، وكان هذا الاتجاه الأوربي المبكر كذلك من العوامل المساعـدة لهم على ازدياد قوتهم وتوسـيع رقعـة إمارتهم وتحـولها إلى دولة

(١) عـباس العـزاوي، تاريخ العـراق بين احـتلالـين، ٨ أجزاء، بغـداد ١٣٥٣-١٣٨٦/ ١٩٣٥-١٩٥٦، جـ٣، ص ٣٢٥-٣٥٢.

(2) Bernard Lewis, The Arabs in History, London 1968,pp.146-148.

فـإمـبراطـورية شاسـعـة الأرجـاء. ومن خـلال المرحلة الأولى من الغـزو العـسكري العثـمانـي، والتي امتـدت من بدء قيـام الإمـارة العثـمانيـة في الأناضول حتى وفاة السلطان بايزيد الثاني عام ١٥١٢م، قـامت إستراتيجية التوسع الإقليمي العـثماني في اتجاهين مختلفين في وقـت واحد: اتجاه نحو أوربا وميـدانه شبه جـزيرة البلقان، واتجـاه نحو آسيـا ورقعـته شبـه جزيرة الأناضول. ففي البلقان كـانت فتوحات العثمانيـين على حساب ما بقي من أملاك الدولة البـيزنطية وعلى حسـاب دول الصقالبة والإمـارات اللاتينية، وفي الأناضول كانت فتوحاتهم على حسـاب البقية الباقية من أملاك الدولة البيـزنطية أيضاً، والإمـارات التركيـة السلجوقيـة. وفي خلال هذه المرحلة كذلك انتقلت عـاصمة الدولة بين الأناضول والبلقـان: من أسكي شهر إلى يروسة إلى أدرنة إلى القسطنطينية (أو إستانبول)[١].

وقد ظل العثمانيون متـجهين إلى الفتح والتوسع في البلقان وحوض نهر الدانوب حتى مطلع القرن السـادس عشر، ثم وجهوا منذئذ قدراً كـبيراً من نشاطهم الحربي إلى الشرق، خصوصاً بعد أن تقاربت حدودهم الشرقية مع حدود الدولة الصفوية على إثر استيلاء الصفويين على العراق عام ١٥٠٨م، وبعـد أن قـضت كلٌّ من الدولتين العـثـمـانية والصـفـوية على الإمـارات التركمانية المجاورة. ولم تكن الحدود في تلك المنطقة محددة تحديداً جيداً أو مضـبوطاً، بحيث تمنع الاشـتباك بين الدولتين، كمـا كان يسكنها كـعناصر مخـتلفة من أكراد وعرب وتركـمان وأتراك، وهؤلاء كانوا يتأرجـحون في ولائهم بين العثـمانيين والصفـويين، فكانت مشكلات الحـدود من العوامل

(1) Ibid, p. 150.

التي أدت إلى إثارة المنازعات بينهم.

وفضلاً عن ذلك فإن الشاه إسماعيل الصفوي لم يكتف بإعلان المذهب الشيعي مذهباً رسمياً للعراق، بل استغل سياسة السلطان العثماني بايزيد الثاني (١٤٨١-١٥١٢م) السلمية نحو الشرق وجهاده ضد القوى الأوربية في البلقان بصفة خاصة، فحاول أن ينشر المذهب الشيعي بين القبائل التركمانية في شرقي الأناضول للتمهيد لبسط السيطرة الصفوية السياسية هناك، وأخذت القبائل التركمانية في شرقي الأناضول تتجاوب مع دعوة الشاه إسماعيل الشيعية. وفي عام ١٥١١م اندلعت ثورة بين تركمان الأناضول بقيادة رجل عرف بلقب شاه قولي (عبد الشاه) الذي أعلن ولاءه للشاه الصفوي وتكاثر أتباعه واحتل كوتاهية، ولكن العثمانيين أخمدوا ثورته بالقوة. ولا شك أن المسؤولين في استانبول قد شعروا بفداحة الخطر الجديد الذي يمثله الشاه إسماعيل الصفوي بالنسبة لسكان الإمبراطورية العثمانية بالذات.

وفي أوائل عهد السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠م) ازدادت العلاقات العثمانية الصفوية سوءاً، فقبل اعتلائه العرش وعندما كان أميراً على طرابيزون، أدرك سليم خطورة الزحف الشيعي فحاول إثارة والده بايزيد الثاني لمواجهته، إلا أن محاولاته ذهبت سدى. ولما اعتلى سليم العرش لم يقدم الشاه إسماعيل التهنئة إليه بهذه المناسبة، كما فعل ملك المجر وقيصر روسيا والسلطان المملوكي، فاعتبر سليم ذلك تصرفاً عدائياً من الشاه يكشف عن عدم اعتراف من جانبه بسلطنته. ولم يلبث أن ثار بعض إخوة سليم الطامعين في الحكم عليه فالتجأ أخوه الأكبر أحمد إلى الشاه الذي استغله لتأليب المعارضة على سليم، وإزاء ذلك كله هب سليم

لاستئصال الخطر الشيعي الزاحف عليه، فاستصدر من شيخ الإسلام فتوى تُحتِّم ضرورة قتال الشيعة باعتبارهم خارجين على الدين القويم، وتجيز بالتالي قتلهم. واستناداً على هذه الفتوى أجرى سليم مذابح كثيرة بين الشيعة في الأناضول، وردَّ إسماعيل على ذلك بإقامة مذابح عامة بين السنة في بلاده، وتبادل السلطان والشاه الرسائل العنيفة، وتلا ذلك أن أعلن سليم الجهاد الديني وخرج لقتال الصفويين[١].

وحدث الصدام الأول بين العثمانيين والصفويين في سهل جالديران بالقرب من تبريز، حيث دارت معركة في ٢٣ أغسطس ١٥١٤ بين القوات العثمانية المسلحة بالبنادق والمدفعية[٢] وبين القوات الصفوية التي تتألف غالبيتها من الفرسان التركمان الذين يستخدمون الأسلحة التقليدية ويجهلون أساليب الحرب الحديثة حينذاك، ودارت الدائرة بالطبع على الصفويين، وأثبت سلاح المدفعية فعاليته في القتال، ودخل السلطان سليم تبريز عاصمة الصفويين واستولى على أموال الشاه ونفائس قصوره، وأمر بترحيل مهرة الصناع إلى إستانبول.

وعلى أن العثمانيين لم يتابعوا بعد احتلالهم تبريز التوغل في الأراضي

---

(١) د/ عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر، ص ١٥-١٧.

(٢) منذ بداية تأسيس الإمارة العثمانية وطوال القرن الرابع عشر، كان المحاربون العثمانيون يستخدمون الأسلحة الشائعة وقتذاك، وهي السيوف والرماح والبلط والحراب، بالإضافة إلى أدوات الوقاية كالتروس والدروع. ونتيجة لاحتكاكهم بالأوربيين أصاب العثمانيون شوطاً من التقدم في مجال الأسلحة الحديثة بالنسبة لعصرهم، فأدخل في عهد السلطان مراد الثاني (١٤٢١-١٤٥١) السلاح الناري على أسلحة الجيش، ودرَّب الإنكشارية على استخدامه، كما أُدخلتْ المدافع الكبيرة المصنوعة من البرونز، بينما كانت قذائفها عبارة عن كرات من الحجارة، ويبدو أنهم عرفوا المدافع المتحركة على عجلات التي تجرها الخيول، وقد استتبع ذلك إنتاج الذخائر والبارود اللازم للجيش.

الفارسية وملاحقة الشاه إسماعيل الذي فر إلى الداخل، ويرجع ذلك لأسباب متعددة، منها: وعورة مسالك الهضبة الفارسية، والقحط الذي عم المنطقة كنتيجة لسياسة إحراق الأرض التي اتَّبعها الشاه بعد انسحابه، إذ أتلف كل ما يمكن أن يفيد منه العدو، ولذا قطعت الإمدادات والمؤن عن العاصمة، وعلاوة على ذلك فقد تمرد الإنكشارية معلنين رفضهم لفكرة متابعة الهجوم.

وفي أعقاب معركة جالديران احتل العثمانيون كردستان وديار بكر ومنطقة مرعش من أيدي زعماء التركمان، كما دخلوا الموصل، ولكن بغداد والبصرة[١] بقيتا تحت الحكم الصفوي. وكان لضم الأناضول الشرقية نهائياً إلى الإمبراطورية العثماني، نتائج استراتيجية واقتصادية هامة، فقد حمت الهضبة الأناضولية في الشرق الدولة العثمانية من الغزاة القادمين من أواسط آسيا، كما سيطر العثمانيون على طرق نقل الحرير الفارسي بين تبريز وحلب، وبين تبريز وبورصة. وإذا كان العثمانيون قد أمنوا حدودهم الشرقية بفضل انتصارهم في جالديران، فقد كشفت هذه المعركة عن حاجة الدولة الصفوية لإعادة تنظيم جيشها وإدارتها، خصوصاً بعد أن ضعفت العلاقات السياسية بين الشاه وبين القبائل والتركمانية المعروفة بالقزلباش[٢].

وكانت القوة الثالثة ذات الوزن في العالم الإسلامي وقتئذ هي دولة المماليك في مصر والشام، وصاحبة السيادة على الحجاز واليمن. وكانت هذه الدولة قد تولَّت الحكم منذ أواسط القرن الثالث عشر تقريباً، وعاش

(١) كان راشد بن مغامس أميراً مستقلاً على البصرة، ولكنه يدفع إتاوة سنوية لمن يحكم بغداد، وقد خضع للشاه إسماعيل الصفوي عام ١٥٠٨م.

(٢) د/ عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث، بيروت ١٩٧٣، ص٦٤.

سلاطينها في رخاء هيأته لهم تلك الثروة الطائلة التي جَنْوها من وراء فرضهم الضرائب الجمركية على السلع الشرقية عند مرورها في أراضيهم، وهي سلع كانت أوربا وبلاد الغرب بشكل عام تحتاج إليها؛ لاستخدامها في حفظ اللحوم وإعطاء مذاق خاص للطعام، أو في إعداد الدواء .

وكانت السلع الشرقية تسلك عدة طرق إلى أوربا في العصور الوسطى، فكان شطر ضئيل منها يُنقل براً بالقوافل من الشرق الأقصى عبر أواسط آسيا إلى الأستانة ومنها إلى أنحاء أوربا. ولكن معظم السلع كانت تسلك طريقين آخرين، كان أولهما طريق الخليج العربي حيث كانت السفن تحمل المتاجر إلى البصرة، ومنها تنتقل براً بالقوافل عبر العراق وبادية الشام إلى موانئ الشام المطلة على البحر المتوسط. أما ثانيهما فكان طريق البحر الأحمر الذي تجتازه السفن طولاً حتى السويس، ومنها براً إلى العراق والإسكندرية وأحياناً دمياط، وكانت سفن الجمهوريات الإيطالية- وخصوصاً البندقية- تنتظر المتاجر الشرقية في الموانئ المصرية والشامية لتحملها إلى أوربا، وتمكنت حكومات المماليك في عهود قوتها من أن تُحَسِّنَ هذه التجارة وتشجعها، ووصلت الضرائب التي فرضتها السلطات المملوكية على السلع الشرقية إلى أضعاف ثمنها في حالات كثيرة، مما سمح بالإنفاق على إدارات الدولة ومرافقها وجيشها.

ومن جهة أخرى فقد كان للدولة المملوكية فضل إحياء الخلافة العباسية بالقاهرة عام ١٢٦١م، وبذلك أضفت على نفسها الطابع الشرعي، وتبوأ سلاطينها مركزاً مرموقاً، فقد أصبح لهم المقام الأسمى على كل ملوك وحُكَّام العالم الإسلامي باعتبارهم حماة الخلافة والمتمتعين ببيعتها، كما أصبحت للقاهرة مكانة سياسية ممتاز تفوق كل عواصم العالم الإسلامي؛

لأنها مقرُّ الخلافة التي يدين لها بالولاء الروحي كل العالم الإسلامي[١].

غير أن الكارثة الكبرى التي اعتبرها البعض أول الكوارث التي حلت بالعرب في تاريخهم الحديث، لم تلبث أن وقعت عام ١٤٩٨م. ففي ١٧ مايو من ذاك العام رست سفينة الملاح البرتغالي فاسكو داجاما على شواطئ الهند خلال رحلته الاستكشافية البحرية حول رأس الرجاء الصالح، وعاد في أغسطس عام ١٤٩٩م إلى لشبونة ومع شحنة من التوابل. وهكذا ربطت رحلة داجاما غرب أوربا ربطاً مباشراً بالهند عن طريق الالتفات حول إفريقية، وتلت هذه الرحلة البحرية رحلات استكشافية أخرى، وأقام البرتغاليون قواعد في الهند. واعتماداً على قوة أساطيلهم البحرية، شرعوا في مهاجمة السفن العربية في كل مكان وإغراقها وإحراقها أو الاستيلاء عليها.

وحرص البرتغاليون على احتلال قواعد عند مدخلي البحر الأحمر والخليج العربي، ليسهل عليهم إغلاق المنافذ العربية الجنوبية لتجارة الشرق ومنعها من الوصول إلى أسواق مصر والشام، فاستولوا عام ١٥٠٦م على جزيرة سوقطرة في خليج عدن بالقرب من مدخل البحر الأحمر ، ثم التفتوا في العام التالي إلى مدخل الخليج العربي للسيطرة على جزيرة هرمز التي تقع في مدخل هذا الخليج وتسيطر عليه. وقاد ألبوكيرك قائد الأسطول البرتغالي حملة إرهاب وعنف وحرق وتخريب ضد السواحل الجنوبية الشرقية للجزيرة العربية، فهاجم مسقط وخورفكان وأحرقهما وشرَّد سكانهما، ولاقت مدينتا صحار وكلهات مصيراً مماثلاً. وتقدم ألبوكيرك نحو هرمز فاستولى عليها بعد معركة بحرية قصيرة، واضطر حاكمها الأمير

(١) ابن زنبل، تاريخ السلطان سليم خان مع قنصوة الغوري، القاهرة، ١٢٧٨هـ، ص٨.

سيف الدين أن يعلن خضوعه لملك البرتغال، وتعهد بتقديم جزية سنوية له. وأقام البرتغاليون قاعدة لهم في هرمز، ومنعوا أية سفينة من الملاحة في مياه الخليج إلا بترخيص منهم.

وعلى هذا النحو نجح البرتغاليون في إغلاق المنافذ البحرية في وجه العرب، كما نجحوا في احتكار التجارة الشرقية، وقاموا بتحويل الجانب الأكبر من هذه التجارة إلى الطريق الجديد حول إفريقية، حيث كانت تصب مباشرة في لشبونة، مما نجم عنه خروج المشرق العربي من تيار التجارة العالمية من جهة، وسلب دولة المماليك من جهة أخرى من مقومات حياتها، إذ حُرمت من العوائد والرسوم الضخمة التي كانت تجنيها خزانتها من موانئ مصر والشام والحجاز. ولكي يتضح لنا مدى ما أصاب مصر المملوكية من خسائر ، يكفي أن نذكر أن سفن القافلة لحكومة البندقية- وهي تتألف من ثمان إلى ثلاث عشرة سفينة - كانت تأتي إلى مصر مرتين كل عام، وهذا عدا سفن الأهالي التجارية التي كانت ترد إلى الإسكندرية طوال العام، وكانت جميعها تعود مُحَمَّلة بالتوابل. ولكن بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح أصبحت القافلة الرسمية لا تزيد عن ثلاث سفن ولاتشاهَد في موانئ مصر إلى مرة كل عامين، وأصبح مجيء سفن التجار نادراً؛ لأن البنادقة أصبحوا لا يجدون ما يحملونه من التوابل[1].

وكان طبيعياً أن تتصدى دولة المماليك للخطر البرتغالي، وأن تعمل لإنقاذ اقتصاديها من الانهيار بإعادة طريقي التجارة القديمين- وهما طريقا البحر الأحمر والخليج العربي- إلى سابق عهدهما، فقد كانت أكثر الدول إفادة منهما وأشدها تأثراً بالتحول التجاري الجديد لا سيما أن هذا التحول

(١) ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، جـ٤، ص ٤٥٨.

قد سايره العمل من جانب البرتغاليين لتحطيم القوى الإسلامية في الهند، ومحاولة التسلل إلى البحر الأحمر، مثلما حدث عام ١٥٠٥م حينما وصلت بعض قطع الأسطول البرتغالي إلى ميناء جدة بالحجاز، مما كان ينطوي على تهديد مباشر لمكة المكرمة .

ومع أن الدولة المملوكية كانت أضعف من مواجهة دولة البرتغال البحرية الناشئة، كما كانت أعجز عن القضاء على قوتها البحرية، إذ إن دولة المماليك لم تكن دولة بحرية شأن البرتغال، بل كان المماليك فرساناً وليسوا بحارة، هذا في الوقت الذي كان الصراع بين الدولتين يدور رحاه في البحار، فقد بذل السلطان قنصوة الغوري (١٥٠١م-١٥١٦م) جهده منذ عام ١٥٠٥م - مستعيناً بالبندقية - لإعداد حملة بحرية لإرسالها إلى الهند ومواجهة البرتغاليين هناك، وكان استنجاد الأمراء الهنود المسلمين بالغوري من العوامل التي شجعته على إرسال هذه الحملة. وفي عام ١٥٠٨م أبحر من السويس الأسطول المملوكي، وكان يتكون من حوالي ثلاث عشرة سفينة مسلحة بالمدافع، ووصل هذا الأسطول إلى المياه الهندية وتمكن من الانتصار في بعض المعارك، إلا أنه هُزم وتحطم في معركة ديو البحرية عام ١٥٠٩م[(١)].

وبرغم هذه الهزيمة وسوء أحوال مصر الاقتصادية، وتعرض سواحلها الشمالية لهجمات القراصنة الأوربيين وعلى رأسهم فرسان القديس يوحنا الذين كانوا يقيمون في جزيرة رودس ، فلم يفتر اهتمام الغوري بالتصدي للبرتغاليين، خصوصاً بعد أن هاجم ألبوكيرك عام ١٥١٣م عدن محاولاً الاستيلاء عليها ولكنه فشل، وكانت عدن مركزاً هاماً للتجارة وللسفن

(١) د/ بدر الدين عباس الخصوصي، تاريخ الخليج العربي، ط١، ص ١٥-١٨.

القادمة من الهند. فقام الغوري بإرسال نجدات عسكرية إلى سلطان كجرات[١] المسلم مظفر شاه بن محمود شاه (١٥١٠م - ١٥٢٥م) الذي استنجد به ضد البرتغاليين. وتألفت القوات قد التي أرسلها الغوري إلى الهند من اللاوند[٢] الذين كان العثمانيون قد بعثوا بهم إلى مصر بقيادة حسين الكردي وسلمان الرومي لتكون تحت تصرف المماليك في مواجهة خصومهم البرتغاليين، وكانت هذه القوات قد اتخذت من جدة قاعدة لها، وعين قائدها حسين المكردي والياً على جدة من قبل الغوري، غير أن حسين الكردي لم يمكث في الهند طويلاً فعاد بقواته إلى اليمن لتأمينها ضد الضغط البرتغالي.

وهكذا واجه الشرق العربي في مستهل القرن السادس عشر خطراً مزدوجاً: الضغط الصفوي الفارسي من جهة، والذي حاول جاهداً أن ينشر المذهب الشيعي تأسياً على أن نشر هذا المذهب يجيء في أعقابه بسط السيطرة السياسة، ثم الضغط البرتغالي من جهة أخرى، والذي احتكر الجانب الأكبر من التجارة الشرقية، ووطد أقدام في قواعد ومحطات مسلحة تقع على منافذ البحار الشرقية ومسالكها، وصار يحاول النفاذ إلى البحر الأحمر[٣].

أما المغرب العربي فلم تكن أحواله تختلف كثيراً عن المشرق العربي، فعلى أنقاض دولة الموحدين التي سقطت عام ١٢٦٩م قامت ثلاث دول

(١) كانت سلطنة كجرات أهم المماليك الإسلامية على ساحل الملبار أو ساحل الهند الغربي، وهي تحتل أقصى شمال هذا الساحل.

(٢) اشتهر اللاوند في الأناضول منذ عهد السلطان بايزيد الثاني، والتسمية مشتقة من كلمة Levantino (أي المشارقة) التي أطلقها النادقة على البحارة الذين عملوا في أسطولهم، وكانوا من أصل شرقي من سواحل آسيا الصغرى. وقد استعيرت هذه التسمية لإطلاقها على بحارة الأسطول العثماني والسفن الخاصة المنضمة إليه، وحُرفت بالتركية إلى لاوند Levand.

(٣) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثماني، بيروت،١٩٦٢، ص٤٤.

صغيرة تقاسمت فيما بينها ملك المغرب، وهي: دول الحفصيين في تونس، وبنوزيان في المغرب الأوسط (الجزائر)، والمرينيون في المغرب الأقصى (مراكش). ولا شك أن هذا التفكك وما صحبه من تنافس وتنازع بين هذه الدول، قد أطمع فيها القوى الأوربية المواجهة على الجانب الآخر من البحر المتوسط، ولا سيما الإمارات الكاثوليكية المتعصبة في شبه جزيرة أيبريا التي كانت تزحف على ما بقي من ملك المسلمين هناك.

وفي أواخر القرن الخامس عشر تمكن الأسبان من تحقيق وحدتهم السياسية باتحاد إمارتي أرغونة وقشتالة، وتأكدت هذه الوحدة بالقضاء عام ١٤٩٢م على إمارة غرناطة آخر المعاقل الإسلامية في الأندلس، ثم تحول الأسبان من حرب الاسترداد في الأندلس إلى حرب الهجوم على أراضي المغرب العربي، وهي التي كانت تشكل دائماً الخطوط الخلفية التي تحمي ظهور المسلمين في الأندلس. وشارك الأسبان في تلك الحروب الصليبية دولة البرتغال التي برزت كدولة بحرية من أواخر القرن الثالث عشر، وظهرت أساطيلها في البحار خلال القرن الرابع عشر ، وأصبحت قوة بحرية كبيرة في عهد الأمير هنري الملاح (١٣٩٤م-١٤٦٠م). وإذا كان البرتغاليون قد ركزوا على مراكش وبدأت السواحل المراكشية تسقط في أيديهم تباعاً، فإن الأسبان قد وجهوا نشاطهم الحربي ضد سواحل الجزائر وتونس وطرابلس المغرب (ليبيا) من أجل انتزاع السيطرة على مياه البحر المتوسط من أيدي العرب والمسلمين، واحتلال أهم ثغور شمال أفريقية.

ومن ثم فقد شهد مطلع القرن السادس عشر صراعاً بحرياً كبيراً، أو بالأحرى حرباً بحرية طاحنة بين الجانبين[١].

واجتذبت هذه الحرب البحرية عدداً كبيراً من البحارة والمغامرين، الذين

(١) د/ محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث، دمشق، ١٩٦٩، ص ٧-١٢.

نشأوا في خدمة الأسطول العثماني، ثم أخذوا يكوِّنون أساطيل صغيرة تعمل لحسابهم الخاص، فتحصِّل على الغنائم الوفيرة وتجاهد ضد الغزاة الأوربيين أعداء الدين في الوقت نفسه. ولذلك كان هؤلاء المغامرون يُعْتَبرون في نظر المسلمين أبطالاً وطنيين ومناضلين ومجاهدين في سبيل ا ، وفي نظر خصومهم قراصنة بحار لا يخضعون لأي قانون أو نظام. وقد اشتهر من بين المجاهدين المسلمين في تلك الحقبة شقيقان من أصل يوناني اعتنقا الإسلام، وهما خير الدين وعروج، وكانا يعرفان باسم بربروسا لدى أعدائهم، وذلك بسبب لحية ذاك الأخير ذات اللون الأحمر القاني. وقد ذاع صيت الشقيقين وعلت منزلتهما بين المغاربة حتى أن اسميهما كانا يرعبان أهل الملاحة الأوربية من مضيق جبل طارق إلى بوغاز الدردنيل، وكان خير الدين وعروج يذهبان بما يستوليان عليه أثناء عمليات «القرصنة» في سواحل إيطاليا وأسبانيا إلى موانئ شمال أفريقية حيث يبيعانها بثمن بخس، فأثري عددٌ كبير من الأهالي بفضل تلك الغزوات البحرية.

وفي عام ١٥١٠م سقط ميناء طرابلس في يد الأسبان بعد صراع ومعركة دامية استشهد فيها زهاء ستة آلاف من الأهالي، واهتم الأسبان بتحصين المدينة، فجددوا بناء قلعتها، وبنوا حول المدينة سوراً، وأخذوا منها قاعدة لعملياتهم الحربية في البحر المتوسط. وفي عام ١٥١٣م تخلى الإمبراطور شارل الخامس عنها لنائبه بجزيرة صقلية، فغدت مدينة طرابلس تابعة لصقلية إدارياً، وبذل نائب الملك جهوداً كبيرة في سبيل تعمير المدينة وتشجيع المهاجرين الصقليين على الاستطيان فيها، وذلك بمنحهم الأراضي الزراعية وإعفائهم من الضرائب [١].

(١) د/ محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث، دمشق، ١٩٦٩، ص ٧-١٢.

على أن الإمبراطور شارل الخامس لم يلبث أن تنازل عن طرابلس عام ١٥٣٠م لفرسان القديس يوحنا، تلك المنطقة الدينية العسكرية التي أنزلت إلى جزيرة مالطة بعد أن طردها العثمانيون من جزيرة رودس عام ١٥٢٢م. وقد تنازل الإمبراطور لفرسان القديس يوحنا عن طرابلس تعويضاً لهم عن الخسائر التي تكبدوها بعد أن أرغمهم الأتراك على إخلاء رودس هذا من جهة، ولكي يجد فيهم من جهة أخرى سنداً قوياً لحملاته على الشواطئ الإفريقية، وحاجزاً منيعاً ضد التوسع البحري العثماني وتقدمهم نحو الغرب، ووسيلةً فعالة للدفاع عن طرابلس ذاتها. ولم يطلب الإمبراطور من الفرسان مقابل إعطائهم طرابلس سوى مبلغٍ سنوي من النقد الذهبي، إلى جانب التزامهم بمساندة أسبانيا في كل معاركها ضد المسلمين. ولما كان هؤلاء الفرسان قد تفرَّغوا لمحاربة المسلمين في الحوض الغربي للبحر المتوسط، فقد رحَّبوا بالنزول في طرابلس ليُحكموا السيطرة على طرق الملاحة بين الحوضين الشرقي والغربي لهذا البحر، بالإضافة إلى تهديد السفن الإسلامية من شواطئ إفريقية الشمالية حتى البسفور.

واشتدت غارات الأسبان على تونس، حيث كان أمراء بني حفص يتولون الحكم، وضغط الأسبان أيضاً على الجزائر، ولم تكن الدولة الزيانية من القوة بحيث تستطيع رد الغزو الأجنبي عن البلاد، فعقدت صلحاً مع الأسبان عام ١٥١٢م اعترفت فيه باستيلاء الأسبان على عدة موانئ في غرب الجزائر. وفي عام ١٥١٦م أرسل الأسبان حملة للاستيلاء على الجزائر، ولكن أهل الجزائر بقياد عروج تمكَّنوا من صدِّ هذه الحملة والقضاء عليها[١].

وكان المغرب الأقصى (مراكش) هدفاً طبيعياً للحملات البرتغالية، لكونه

(١) د/ محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث، دمشق ١٩٦٩، ص١٣-٢١.

حلقة في طريق توسعهم صوب غـرب إفريقية . ومع ذلك فإنه لم يسلم من اعتداءات الأسـبان وحملاتهم أيضـاً، وكانت هذه الحملات أشـبه بغارات القـراصنـة التي تسـتـهـــدف السلب والنهب. وفي عـــام ١٤١٦م احـتل البرتغاليون ميناء سبتـة وقاموا بحملة على طنجة عام ١٤٣٧م، ولكن الغزو البرتغـالي للمغرب الأقصى لم يتـسع نطاقه إلاّ في الثلث الأخيـر من القرن الخامس عشر، وشمل في هذه الفتـرة موانئ البحر المتوسط والأطلنطي على السواء .

وفي مطلع القرن السـادس عشر قـامت في مراكش دولة عربيـة قوية هي دولة الأشراف السعـديين (١٥٠٩م-١٦٥٨م)، وكان قيامها رد فعـل مباشر لتوغـل البرتغـاليين في منطقة السـوس على الأطلنطي، حيث أفـلت زمام المنطقـة من يد المرينيين الذين ضـعف سلطانـهم وسعى إليـهم الانحـلال. وكانت الدعوة التي قـامت على أساسها الدولة الجديـدة هي طرد البرتغاليين من منطقة السوس تمهيداً لطردهم من البلاد كلها[١] .

تلك كانت أوضـاع العالم العربي - سواء في المشـرق أو المغرب - أوائل القرن السـادس عشر، أي قـبيل زحف الأتراك العثـمانيين وضمـهم البلاد العربية - باستثناء مراكش- إلى إمبراطوريتهم .

(١) سرعان ما تألفت حكومة شبيهة بالحكومات التـحريرية في منطقة السوس على رأسها أبو محمد ابن عبدا أول السعديين، وتألف جيش التحرير وبدأ القتال بينه وبين البرتغاليين عام ١٥١١م، وأحـرز السعـديون انتصـارات مـتواليـة في الداخل، إلى أن تولى الأمـر السلطان أبو عبـد ا الشيـخ، واستطاع أن يستـأصل البرتغـاليين ويطوح بهم في المحـيط عام ١٥٤١، ثم اسـتؤنف زحفـهم إلى الشمـال، واستطاعـوا أخيـراً الاستـيلاء على البـلاد كلها وتخليص مـعظم المدن الساحلية من يد البرتغاليين.

- انظر: عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، ص ٧٤-٧٥.

اختلاف المؤرخين حول تفسير الاتجاه العثماني نحو العالم العربي:

لقد سبق القول أن الدولة العثمانية حتى مطلع القرن السادس عشر كانت تقوم على أرض أوربية في البلقان بصفة رئيسة، إلى جانب الأناضول. فكانت الدولة العثمانية وقتئذ دولة بلقانية أناضولية، كما كانت الولايات العثمانية في البلقان هي أهم ولايات الدولة. وظلت العاصمة العثمانية تنتقل بين الأناضول والبلقان حتى استقرت في القسطنطينية (أو إستانبول) على طرف الأرض الأوربية الشرقية. وفي عهد السلطان سليم الأول (١٥١٢م-١٥٢٠م) حدث انقلاب في استراتيجية التوسع العثماني، فتوقف زحف العثمانيين صوب الغرب أو كاد، واتجهت الدولة العثمانية اتجاهاً شرقياً في قلب المشرق العربي(١).

ويختلف المؤرخون في تفسير هذا الاتجاه العثماني نحو العالم العربي:

أولاً : هناك فريق من المؤرخين يفسر تحول العثمانيين عسكرياً نحو المشرق العربي بالقول إن الدولة العثمانية كانت قد بلغت مرحلة التشبع في فتوحاتها الغربية بنهاية القرن الخامس عشر، وإنه كان عليها في أوائل القرن التالي أن تبحث عن ميادين جديدة للنشاط والتوسع. وبعبارة أخرى يرى هذا الفريق من المؤرخين أنه كان المتعذر على الدولة العثمانية أن تتوغل في فتوحاتها في وسط أوربا بعد المدى الذي وصلت إليه عندما ارتقى عرشها سليم الأول.

وهذا التفسير لايقبله بعض الباحثين على علاته؛ لأن السلطان سليمان

(١) د/ محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، ص ١٠٠.

القانوني (١٥٢٠م-١٥٦٦م) الذي خلف أباه سليم قد أوغل في فتوحاته في قلب القارة الأوربية، فاستولى على بلغراد واكتسح سهول المجر وانتزع سبعة أعشار من النمسا ووصل إلى أسوار فيينا، كما سبق أن طرد فرسان القديس يوحنا من جزيرة رودس وضم الجزيرة إلى الممتلكات العثمانية، وواصل خلفاؤه سياسة التوسع في الجبهة الأوربية .

ولا بد من الإشارة إلى أن أصحاب نظرية التشبع العثماني في أوربا يسلِّمون بأن الفتوحات العثمانية لم تنقطع تماماً من الجبهة الغربية بعد عهد السلطان سليم الأول، إلا أنهم يرون أن مركز الثقل في التوسع العثماني قد انتقل نهائياً من الغرب إلى الشرق منذ أوائل القرن السادس عشر، حتى أنه يمكن القول بأن موقف الدولة العثمانية في الجبهة الغربية كان موقفاً دفاعياً أكثر منه هجومياً .

ثانياً : هناك فريق ثان من المؤرخين يربط هذا التحول العسكري العثماني نحو الشرق الإسلامي بالأحداث المحلية التي كانت تدور وقتذاك في المشرق العربي أو حول أطرافه، وتتمثل هذه الأحداث في قيام الدولة الصفوية الشيعية في فارس بغزو العراق ومحاولتها نشر المذهب الشيعي في المناطق المجاورة، مما أرغم العثمانيين على الخروج لحماية آسيا الصغرى خاصة والعالم السني عامة من الزحف الشيعي[١] .

ويرى أصحاب هذا الرأي أن موقعة جالديران عام ١٥١٤م التي انتصر فيها السلطان سليم على الشاه إسماعيل لم تكن حاسمة، كما أن انسحاب سليم من الأراضي الفارسية عقب هذه المعركة مباشرة أعطى الصفويين الفرصة لامتصاص الصدمة، فظلت دولتهم قوية وتسعى لإزالة آثار الهزيمة

(١) د/ محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، ص ١١٠ .

وتكوين جبهة ضد العثمانيين، وصار من المتوقع أن تحاول من جديد بسط نفوذها على شمال العراق، بل وعلى بلاد الشام، للوصول إلى البحر المتوسط والاتصال مباشرة بأوربا. ومن ثم ، ففي أعقاب جالديران أخذ جوٌ من الركود المشوب بالتحفُّز يخيم على العلاقات بين الدولة العثمانية السنية والدولة الصفوية الشيعية، وأصبح من الواضح أن هاتين الدولتين الإسلاميتين الكبيرتين في حاجة إلى ميدان جديد تتصارعان فيه، ولم يكن هذا الميدان سوى المشرق العربي. وكان من المؤكد أن نجاح إحدى الدولتين في الاستيلاء عليه قبل الأخرى، سوف يكسبها قوةً وعزةً وجاهاً عريضاً .

وبرز المؤرخ أرنولد توينبي **Toynbee** في مقدمة أصحاب هذا الرأي، إذ يعتقد أنه حتى نشوب النزاع العثماني الفارسي كانت آسيا الصغرى وفارس تؤلفان عالماً واحداً تسوده الثقافة الفارسية. وفي داخل هذا العالم كان المذهب السني يعيش في سلام جنباً إلى جنب مع المذهب الشيعي، ولكن حركة الشاه إسماعيل الصفوي في محاولة نشر المذهب الشيعي بين القبائل التركمانية في شرقي الأناضول، أثار السنة هناك، كما أثار المسؤولين في إستانبول، فقام النزاع بين الدولتين الكبيرتين السنية والشيعية، وهذا النزاع قسَّم العالم الفارسي الموحد في ثقافته وفي اتجاهاته الفكرية إلى عالمين متنافرين أشد النفور: عالم شيعي صفوي، وعالم عثماني سني. ومن هنا فإن الشاه إسماعيل الصفوي يتحمل – من وجهة نظر توينبي– مسؤولية انقسام العالم الفارسي.

ويمضي توينبي في شرح نظريته التي أسماها « انقسا م العالم الفارسي» فيقول: إن الموقف العسكري بعد موقعة جالديران (١٥١٤م) كان مائعاً، فهو لم يؤد إلى انهيار إحدى الدولتين المتنازعتين، بل اتضح لهما أن سقوط

إحداهما مباشرةً أمر متعذر، وأن الصراع بينهما من الصعب حصره داخل فارس وحدها أو آسيا الصغرى وحدها، بل لا بد أن يمتد إلى المناطق المجاورة. وبذلك يعتبر توينبي أن استيلاء العثمانيين على الشام ومصر والعراق بل حتى اليمن ليس سوى حلقة من حلقات الصراع بين العثمانيين والصفويين(١).

ثالثاً : هناك فريق ثالث من المؤرخين يفسر التحول العسكري العثماني نحو العالم العربي في أوائل القرن السادس عشر، بأحداث عالمية وقعت حول أطراف العالم العربي، سواء الشرقية أو الغربية، ويقصد بهذه الأحداث زحف الاستعمار الأوربي على جناحي العالم العربي، وتصدي العثمانيين لهذا الزحف لمنع «إطباق فكي الكماشة الأوربية على دار الإسلام». وكان الفك الأول - ممثلاً في الاعتداءات الأسبانية والبرتغالية - قد أخذ يهدد عرب المغرب ويسعى لاحتلال بلادهم وانتزاع السيطرة على مياه البحر المتوسط من أيدي العرب والمسلمين، في الوقت الذي راح الفك الثاني- ممثلاً في الزحف البرتغالي - يطرق أبواب المشرق العربي، بعد أن التف حول إفريقية وشرع في احتكار الجانب الأكبر من تجارة الشرق وتحطيم قوة العرب وتجارتهم في البحار الشرقية، واستولى على قواعد ومحطات عند مدخلي البحر الأحمر والخليج العربي(٢)، بل حاول التسلل إلى داخل البحر الأحمر، أملاً في النزول إلى الحجاز وانتهاك حرماته المقدسة .

ويرى أصحاب هذا الرأي أن السلطان العثماني سليم الأول كان أكثر تفهماً للوضع الدولي وأخطاره من الشاه إسماعيل الصفوي، فقد شعر

(١) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ص ٤١.
(٢) ابن زنبل أحمد الرمال، آخرة المماليك في مصر، ص ٨٢٦.

سليم بالخطر الكبير الذي يهدده إذا ما انطبق فكا الكماشة الأوربية على دار الإسلام، وقد غدا الفكان قويين وقادرين على الإطباق، فكان عليه أن يبذل جهداً مستميتاً لمنع إطباقهما بالاستيلاء على البلاد العربية واحتلال المراكز الإستراتيجية الضرورية. ووجد السلطان تشجيعاً من جانب علماء المسلمين السنيين، الذين رأوا في وحدة دار الإسلام تحت راية سلطان واحد مثلاً أعلى للحكم الإسلامي المثالي. وكان سليم - في اعتقاد أصحاب هذا الرأي- عملياً وحكيماً في قراره الذي اتخذه بالقضاء على دولة المماليك وضم إمبراطوريتهم إلى أملاكه، وذلك بعد أن أظهرت هذه الدولة عجزها عن مواجهة البرتغاليين. وقد أدرك سليم - كما أدرك غيره من المسلمين - أنه السلطان المسلم السني الوحيد القادر على حماية الحرمين الشريفين من «الكفر والهرطقة» .

فتح بلاد الشام ومصر:

منذ نشأة الإمارة العثمانية أواخر القرن الثالث عشر في شمال غرب الأناضول واتساع رقعتها تدريجياً، اتسمت علاقتها بالود مع الدولة المملوكية، وتبادل سلاطينهما الهدايا والتهاني في المناسبات المختلفة. ولكن في القرن الخامس عشر تاخمت حدود الدولة العثمانية حدود الدولة المملوكية في الشام، مما أوجد احتمال التصادم بينهما، علاوة على أن خروج العثمانيين إلى البحر المتوسط جعل احتمال التصادم أمراً مؤكداً بسبب سيطرة المماليك النسبية في هذا البحر[1].

والواقع أن العلاقات العثمانية المملوكية تأرجحت بين التعاون والنزاع،

(١) د/ عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث، دمشق ١٩٧٠، ص ٧٥-٨٥.

فمع الأخطار ظهـر الاتجاه نحو التـعاون، ومن ذلك إغارة تيـمور لنك على العـراق وأطـراف الدولة المملوكـيـة، ووصـوله إلى الـرها عـام ١٣٨٧م وتخريبها، ثم تقـدمه إلى ملطية الخاضعة للسلطنة المملوكيـة، مما جعل أمير سيـواس بآسيـا الصغـرى يطلب من السلطان المملوكي بـرقوق (١٣٨٢م-١٣٩٦م) والسلطان العثماني بايزيد الأول (١٣٨٩م-١٤٠٢م) مـساعدتهما ضد هذا الخطر المشترك. ومن أجل ذلك تمكن السلطان المملوكي من تكوين جبهة تضم الدولة المملوكـية والدولة العثمانية تقفـان في مواجهة هذا الخطر المشترك .

غير أن هذا الموقف تغـير بعد وفاة السلطان برقـوق حين استولى السلطان بايزيد الأول على ملطيـة عام ١٣٩٩م، ثم هزيمة بايزيد في أنقرة وأسـره عام ١٤٠٢م، مما جعل الـسلطان فرج بن برقـوق (١٣٩٦م-١٤١٢م) يعدل عن فكرة التحالف الدائم بين الدولتين.

ولا بد أن العثـمانيين قد شعـروا بالقلق نتيجة اسـتيلاء المماليك فـي عهد الأشرف برسـباي (١٤٢٢م-١٤٣٨م) على جـزيرة قبـرص عام ١٤٢٩م، ومع ذلك فـإن أنباء انتـصارات العـثمـانيين في أوربا كانت تقـابَل بابتـهاج وسرور في مصر باعتبارها انتصارات للإسلام. وعندما سقطت القسطنطينية عام ١٤٥٣م في أيدي العثمانيين، احتُـفل بهذه المناسبة في مصر، وأرسلت التهاني إلى السلطان العثماني محمد الثاني أو الفاتح (١٤٥١م-١٤٨١م).

ومع تذبذب العلاقات العـثمانية المملوكية جرى صـراع على النفوذ حول إمارة ذي القـدر أو أمارة ألبسـتان[١] ، التي تقع شمـال بلاد الشام وجنوب

(١) سميت هذه الإمارة بألبستان نسبة إلى عاصمتها، وسميت كذلك بإمارة ذي القدر أو القدرية باسم أسرة تركمانية منذ حوالي منتصف القرن الرابع عشر.
انظر : د/ عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، ص ٥٩.

شرق آسيا الصغرى، وتمتد على الفرات الأعلى بين مرعش وملطية، وهي أشهر الإمارات التركمانية العديدة التي نشأت في مناطق الثغور بسبب تجمع القبائل التركمانية فيها، وكانت هذه القبائل قد اندفعت منذ القرن الحادي عشر في أواسط آسيا بضغط المغول المتجهين غرباً نحو مناطق الثغور في آسيا الصغرى، وقد تدخل المماليك والعثمانيون في شؤون هذه الإمارة العازلة بين منطقتي نفوذهم، فأيد كل منهم أميراً تركمانياً ومارسوا النفوذ من خلاله، ونتج عن هذا اقتتال أفراد الأسرة الحاكمة في إمارة ذي القدر، وتأزُّم في العلاقات المملوكية العثمانية.

ومما زاد هذه العلاقات تأزماً إيواء المماليك للثائرين على السلاطين العثمانيين، مثل الأمير بهم ابن السلطان محمد الثاني، الذي ثار على أخيه بايزيد الثاني (١٤٨١م-١٥١٢م) حين خلف أباه في السلطنة. ولما هزم بهم اتجه إلى الشام وانحدر جنوباً حتى بلغ القاهرة عام ١٤٨٢م لاجئاً سياسياً لدى السلطان الأشرف قايتباي (١٤٦٧م-١٤٩٦م)، وكان بايزيد ينتظر من سلطان مصر أن يمنعه من الإقامة فيها، إلا أن قايتباي أكرم وفادته ، فغضب عليه بايزيد، وهكذا تطورت العلاقات بين المماليك والعثمانيين، إلا أن القتال لم ينشب بينهم إلا عام ١٤٨٥م، حين أغارت الجيوش العثمانية فجأة على بلاد الشام واستولت على بعض المواقع التي كان قايتباي قد نازع بايزيد الثاني السلطة عليها. وقابل قايتباي عمل السلطان العثماني بالمثل، فأرسل جيشاً إلى بلاد الشام أحرز عدة انتصارات واستولى على كثير من الغنائم والأسرى، ولكن الحرب انتهت بإبرام الصلح عام ١٤٩١م بين الطرفين لاضطراب أحوال مصر الداخلية وتفشي القحط في البلاد، ولم يرفض بايزيد الصلح حتى يتفرغ لفتح بلغراد.

واتجهت العلاقات العثمانية المملوكية نحو التحسن في مطلع القرن السادس عشر، بسبب تهديد البرتغاليين والصفويين لكل من الدولتين. فقد ترتب على ازدياد الخطر البرتغالي في البحر الأحمر، مع ضعف إمكانيات المماليك العسكرية والمالية، أن طلب السلطان الغوري (١٥٠١م-١٥١٦م) العون من العثمانيين، فأرسل هؤلاء إليه ثلاثين سفينة تحمل ثلاثمائة مدفع وأخشاباً، ولكن فرسان القديس يوحنا في رودس استولوا عليها. ورغم ذلك فقد أمر السلطان بايزيد الثاني أن يرسل إلى الغوري كل مايطلبه لإنشاء الأسطول اللازم هدية له دون أي مقابل، وقد وصلت هدية العثمانيين إلى القاهرة في يناير ١٥١١م، ثم نُقلت إلى السويس وكانت عبارة عن ثلاثمائة مدفع وثلاثين ألف سهم وأربعين قنطاراً من البارود وألفي مجداف من الخشب، وغير ذلك من المواد اللازمة لصناعة السفن. وأرسل العثمانيون كذلك عدداً من ضباط البحرية إلى مصر للإشراف على سفنها، ويبدو أن قراصنة عثمانيين من غربي الأناضول قد استخدموا في الأسطول المملوكي[١].

وكان الخطر الآخر الذي قرب بين العثمانيين والمماليك في مستهل القرن السادس عشر هو الخطر الصفوي، فقد أثار تبني الصفويين للمذهب الشيعي قلق جيرانهم من عثمانيين ومماليك، خاصة وأنهم حاولوا نشره بين القبائل التركمانية في شرقي الأناضول، زد على ذلك أن الشاه إسماعيل حاول الاتصال بالأوربيين للتحالف معهم، فقد عثر المماليك على مكاتبات بينه وبين البنادقة بهذا المعنى، مما كان يهدد مصالح العثمانيين والمماليك على السواء.

(١) د/ عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث، بيروت ١٩٧٣، ص ٦٩-٧٠.

والواقع أن اتجاه التقارب هذا بين العثمـانيين والمماليك لم يستمر طويلاً، ويرجع ذلك إلى مـوقف السلطان الغـوري أثناء الحـرب التي قـامت بين السلطان سليم الأول وبين الشـاه إسماعـيل الصفوي، والتي انتـهت بهزيمة الأخير في جالـديران عام ١٥١٤م. فقد وقف الغوري موقـفاً غير ودي من العثمـانيين دون أن يفيد هذا الموقف الشاه إسماعـيل على الإطلاق ، فهو لم يلتزم الحيـدة التامة بين العثمانيين والصـفويين، وهو لم يتخذ موقفـاً عدائياً صريحاً من السلطان سليم، وكان في اسـتطاعته لو اتخذ الموقف العدائي أن يتـقـدم لمسـاعدة الصـفـويين وقت توغل الجـيش العـثـمـاني في الأراضي الفـارسيـة، وكان في اسـتطاعة الجـيش المملوكي أن يزحف في أثر الجـيش العثماني في اتجاه فارس وأن يحضـره بين قوتين معاديتين : الجيش الصفوي من الأمام، والجيش المملوكي من الخلف، مما يعرض الجـيش العثماني لخطر الإبادة. وكان في استطاعـة الجيش المملوكي أن يقطع على الجيش العـثماني خط الرجعة إلى بلاده، أو أن يتقدم في الأراضي العثمانية والجيش العثماني بعيد عنهـا، وتكون النتيجة أن هذا الجيش يعـجز عن الدفاع عن بلاده وعن الإغارة على فارس ، ولكن لم يحدث شيء من هذه الخطط العسكرية.

ويفسر بعض المؤرخـين عزوف المماليك عن دعم العثمـانيين أثناء حربهم ضد الصفـويين، بأن المماليك كانوا ضـعافا من الناحيـة العسكرية، ثم إنهم يخافون من ازدياد قوة الـعثمانيين، والحقيقـة أن المماليك حاولوا أثناء ذلك التفاهم مع الـصفويين. وسواء كان الغـوري قد تحالف مع الشاه إسـماعيل على أساس أن يقـدم كل منهما المسـاعدة للآخر ضد الـسلطان سليم حسب الإشاعة التي راجت وقتذاك، أم أن الغوري اكـتفى بتأييد شكلي بذله للشاه فقد اعتـبر السلطان العثماني موقف السـلطان المملوكي عدائياً، واتهم سليم

السلطات المملوكية بتعرضها لقوافل المؤن العثمانية المتجهة نحو الجبهة الصفوية، كما اتهم الغوري بإصداره الأوامر إلى الأمير علاء الدولة حاكم إمارة ذي القدر المشمولة بحماية دولة المماليك بمنع تقديم المؤن والأغذية اللازمة للجيش العثماني أثناء توغله في فارس، مما أعاق زحفه بعض الوقت، واشتد حنق السلطان سليم على هذا التصرف من جانب الأمير علاء الدولة، وعزم على الانتقام منه[1] .

وفي طريق عودته من فارس أصدر السلطان سليم أوامره إلى سنان باشا بمعاقبة الأمير علاء الدولة على سلوكه، وهكذا قتل علاء الدولة العجوز في المعركة، ومنحت إمارته إلى ابن أخيه علي الذي صحب السلطان سليم في الحملة الفارسية، واعتبر ذلك عملاً عدائياً صريحاً موجهاً نحو الدولة المملوكية .

وكان طبيعياً أن يشعر الغوري بتحرج الموقف ، فترك بالقاهرة ابن أخيه طومان باي في منصبه «نائب الغيمة» وخرج بجيوشه إلى الشام مصطحباً معه قاضي قضاة مملكته والخليفة العباسي، وهو وقتذاك المتوكل على ا أبو عبدا محمد بن المستمسك با . وتقدم الغوري إلى حلب في أوائل صيف عام ١٥١٦م متظاهراً بالرغبة في إصلاح ذات البين، ولكن سليمان كان قد بلغ الأرض السورية فأغلظ في معاملة الرسول الذي أرسله الغوري إليه لطلب الصلح، ولم يجد وسيلة لإذلاله خيراً من أن يأمر بحلق شعر رأسه ولحيته، وبإعادته على حمار أعرج يحمل إلى سيده نبأ إعلان الحرب. وعلى هذا النحو أصبحت الحرب واقعة لا محالة بين الفريقين.

واشتبك الجيشان في ٢٤ أغسطس ١٥١٦م عند مرج دابق شمالي حلب،

(١) د/ السيد رجب حراز، العالم العربي الحديث، القاهرة ١٩٨٠، ص ١٧.

واستطاع فرسان المماليك أن يحرزوا نصراً جزئياً في أول المعركة ، ولكن هذا النصر لم يأت بالثمرة المرجوة، لتفشي الانقسامات والخلافات بين قيادات المماليك، وخيانة كل من خاير بك نائب حلب ، وجان بردي الغزالي نائب حماة، وانسحابهما من جيش الغوري، وكان خاير والغزالي على اتصال سري بالعثمانيين قبل المعركة. واستخدم الجيش العثماني المدافع والبنادق وسواها من الأسلحة ذات المرمى البعيد، كما استخدم البارود و« المدافع الكبار على عجل تجرها الخيول» ، بينما كان الجيش المملوكي يضم جماعات من البدو لا عهد لهم بمثل هذه الأسلحة، متشبثين بالنظرية القديمة التي تعتبر البطولة الشخصية العامل الفاصل في القتال. وكما كان منتظراً فقد أوقعت المدفعية العثمانية بجيش المماليك، فاختل نظامه وسقط الغوري صريعاً من صهوة حصانه لهول الصدمة وضاعت جثته بين آلاف الجثث، وبذلك تم النصر للسلطان سليم[1].

وبعد بضعة أيام من معركة مرج دابق دخل سليم حلب، واستقبله الخليفة العباسي المتوكل على ا ، الذي كان بصحبة الغوري، وبقي في حلب قبل المعركة وخطب باسم السلطان سليم في صلاة الجمعة على منابر حلب، ولقب «خادم الحرمين الشريفين»، وكان يلقب به السلاطين المماليك بحكم تبعية الحجاز لمصر. ثم زحف العثمانيون جنوباً لمطاردة فلول المماليك، فاحتلوا دون عناء حماة وحمص ودمشق، وكان المماليك المهزومون قد عينوا جان بردي الغزالي نائباً من قبلهم على دمشق ، إلا أنه هرب بدوره إلى مصر .

وأقام سليم في دمشق قرابة شهرين، قدم إليه خلالهما زعماء البلاد

(١) د/ عبد الكريم غرايبة، مقدمة تاريخ العرب الحديث، ص ٢٢.

فروض الطاعة والولاء، وكان على رأسهم قضاة المذاهب الأربعة ونقيب الأشراف ونائب قلعة دمشق المملوكي، وقصده أمراء لبنان وألقى نيابة عنهم الأمير فخر الدين المعني الأول خطبة وصف فيها السلطان سليم بأنه «ناصر الشريعة الغراء» ، وقائد الأمة الطاهرة الزاهرة، سيدنا وولي نعمتنا أمير المؤمنين . . . الذي بيده الأمر . . . » .

ويبدو أن سليماً كان لا يريد أن بادئ الأمر متابعة زحفه على مصر، فبانتصاره في معركة مرج دابق حطم التحالف أو إمكانية قيامه بين المماليك والصفويين، بالإضافة إلى احتلاله بلاد الشام. ثم أن حملته على مصر ستعرض دون شك لمخاطر اجتياز صحراء سيناء ، بما في ذلك تعرضه لهجمات البدو، وامتداد خطوط مواصلاته. وكان المماليك يجمعون قواتهم في مصر برئاسة «نائب الغيبة» طومان باي، الذي بايعه والد الخليفة العباسي المحتجز لدى العثمانيين. وعلاوة على ذلك فإن زحف العثمانيين على مصر من شأنه أن يشجع الصفويين على استغلال ذلك وتهديد أراضي الدولة العثمانية.

ولهذه الأسباب أراد سليم أن يعقد الصلح مع طومان باي، فأرسل إليه وهو في دمشق كتاباً يطلب منه فيه الاعتراف بالسيادة العثمانية على مصر، على أن يكون طومان باي نائباً عن سليم في حكم البلاد حتى مدينة غزة، وأن يذكر اسمه في الخطبة وعلى السكة. ولكن طومان باي - بتحريض أمراء المماليك - رفض عوض التبعية هذا، وإزاء ذلك وبإلحاح من خايربك، الذي خشي على حياته من بقاء السلطنة المملوكية، وطمع في حكم مصر تابع سليم زحفه جنوباً فاستولى على يافا وغزة والعريش ، ثم

عبر سيناء ودخل الدلتا زاحفاً إلى بلبيس ومنها اتجه نحو القاهرة[١].

واختلف شعور المصريين نحو العثمانيين عن شعور أهل الشام الذين رحبوا بالفاتحين الجدد، فقد أيد المصريون طومان باي في استعداداته لصد العثمانيين، واستعرض طومان باي قواته وأسلحته ليستعيد ثقة الأهالي في قوة المماليك، إلا أن هذه الاستعدادات لم تفد المماليك شيئاً، ففي يناير ١٥١٧م التقت القوات العثمانية مع القوات المملوكية في معركة الريدانية بين المطرية والجبل الأحمر، وأنزلت المدفعية العثمانية بالمماليك هزيمة شديدة ، ودخل العثمانيون مدينة القاهرة وخُطب للسلطان سليم على منابرها. ورغم ذلك لم يتسرب اليأس إلى قلب طومان باي، وبذل أقصى جهده للدفاع عن البلاد، وحدث قتال عنيف في شوارع القاهرة لمدة ثلاثة أيام، وظفر طومان باي ببعض انتصارات محلية مؤقتة، ولكن دون جدوى. وعندئذ حاول سليم وقف القتال وعرض على طومان باي حكم الصعيد تحت السيادة العثمانية، إلا أنه رفض، إذ كان لايزال يحدوه الأمل في إنقاذ البلاد. ولما انتهى القتال بهزيمة المماليك اضطر طومان باي إلى الفرار إلى الدلتا، والتجأ إلى شيخ بدو البحيرة، إلا أن الأخير عندما أيقن بزوال دولة المماليك سلمه غدراً إلى أعدائه، فأمر السلطان سليم بقتله فشنق في ١٣ أبريل ١٥١٧م على باب زويلة. وهكذا طويت صفحة دولة المماليك ، وتحولت مصر والشام إلى ولايتين عثمانيتين[٢].

ولم يمكث السلطان سليم في مصر مدة طويلة، فلم تتعد إقامته بها ثمانية

(١) المرجع السابق، ص ٢٣-٢٥.

(٢) محمد بن أحمد بن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، جـ٤، جـ٥، القاهرة، ١٩٦٠، جـ٥، ص١٦٦-١٧٢.

شهور قضاها في دراسة أحوال مصر الداخلية بنفسه، ولم تقتصر إقامته على القاهرة وحدها، بل زار بعض المدن المصرية كرشيد والإسكندرية، حيث استعرض بعض قطع الأسطول العثماني. وجمع السلطان سليم أثناء إقامته بمصر بعض المعلومات عن الأحوال الإدارية والمالية في البلاد حتى يسترشد بها آل عثمان في حكم مصر وإدارتها، ومن أعماله وهو في القاهرة إصدار العفو عن البقية الباقية من المماليك، ليحتفظ بهم كعنصر هام في إدارة البلاد، ولذا أصدر أوامره بعدم التعرض لهم ولمتلكاتهم، وباستمرار صرف مرتباتهم. كذلك أرسل عدداً من أصحاب الحرف والصناع إلى استانبول للمساهمة في أنشطتها، كما فعل سابقاً حين احتل تبريز عاصمة الصفويين. وبعد أن عين خاير بك المملوكي والياً على مصر غادر سليم البلاد في ١٠ سبتمبر ١٥١٧م عائداً إلى استانبول، وكان قد سبقه إليها وبناء على أوامره الخليفة العباسي المتوكل على ا وبقي هناك حتى وفاة سليم عام ١٥٢٠م فعاد إلى مصر وظل مقيماً بها حتى وافته المنية[١].

ولقد قيل إن السلطان سليم الأول أكره الخليفة العباسي المتوكل على ا على التنازل له عن الخلافة، ولكن يبدو أن هذا القول ليس صحيحاً، فالمؤرخ المصري المعاصر للفتح العثماني، وهو ابن إياس، لم يذكر شيئاً عن هذه المسألة الهامة، كما لم ترد في الرسائل التي بعث بها السلطان سليم إلى ابنه سليمان في استانبول أثناء العمليات الحربية أية إشارة لتنازل الخليفة عن لقبه للسلطان. والرأي الغالب اليوم هو أن السلاطين العثمانيين لم يعيروا لقب الخليفة أي اهتمام جدي بعد فتحهم لمصر، لأن الخلافة كانت قد فقدت مكانتها منذ أحقاب طويلة، وكان الخليفة العباسي في القاهرة مجرداً من كل

(١) نفس المرجع، ص ١٨٠.

سلطة فعلية، ولم يبدأ اهتمام السلاطين العثمانيين بلقب خليفة إلا حين اشتد ضغط بعض الدول الأوربية على الدولة العثمانية وممتلكاتها، فاتخذ السلاطين من الخلافة وسيلة لمقاومة ضغط هذه الدول[١].

خضوع الحجاز للسيادة العثمانية :

تلا سقوط مصر في أيدي الأتراك العثمانيين عام ١٥١٧م امتداد سيادتهم إلى الحجاز امتداداً سليماً، فالحجاز بسبب الحماية التي توفرها له مصر والعون الذي تمده به، ممثلاً في الأموال والغلال التي ترسلها لفقراء مكة والمدينة والمرتبات والهدايا للأشراف كان يتبع مصر تبعية تلقائية، بمعنى أنه لم يكن يرتبط بدولة معينة في مصر، بل كان يرتبط بمصر ذاتها بصرف النظر عن الحكومة أو الدولة القائمة فيها.

وكان يتولى حكم مكة المكرمة- قلب الحجاز ومركز الأرض المقدسة- الشريفيون أو الأشراف الحسينيون، الذين ينتمون إلى علي بن أبي طالب زوج ابنة رسول ا فاطمة الزهراء. ولم يكن سلطان مصر في عهد المماليك هو الذي يختار شريف مكة، بل كان كبار الأشراف يختارونه من بينهم ، ويطلبون إلى سلطان مصر تثبيته في منصبه[٢].

وعلى أواخر أيام دولة المماليك في مصر ساءت العلاقات بين أشراف مكة والسلطان الغوري، فقد أغضب الأشراف فشل المماليك في إيقاف التحول التجاري الذي نجم عن اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨م، وهو التحول الذي أدى إلى حرمان جدة من مواردها الجمركية. ولذلك وقعت بعض الاضطرابات في الحجاز ضد الحكم المصري المملوكي،

(١) ابن زنبل، المرجع السابق، ص٣٧.

(٢) د/ عبد الكريم غرايبة، المرجع السابق، ص ٣٠.

رد عليها الغوري باعتقال بعض القضاة ورجال العلم الحجازيين في القاهرة. ولما دخل السلطان سليم القاهرة عام ١٥١٧م ـ أفرج عن هؤلاء المعتقلين، فعرضوا عليه أن يكتب إلى أمير مكة الشريف بركات بن محمد (١٤٩٥م-١٥٢٤م) داعياً إياه للدخول في طاعته، كما تعهدوا هم أنفسهم بأن يكتبوا إلى الشريف بركات بهذا الصدد.

ووجد الشريف بركات أن من الحكمة الاستجابة لهذه الدعوة وقبول السيادة العثمانية الجديدة، لحاجته أولاً إلى مساندة دولة إسلامية كبيرة كالدولة العثمانية في مواجهة الخطر البرتغالي في البحر الأحمر، وللاستفادة ثانياً من العون المالي الذي تمد به مصر أهل الحجاز، ومن جهة ثالثة لربما احتفظ العثمانيون بنظام الشرافة المتبع في حكم الحجاز، مما قد يؤدي إلى تقوية مركز الشريف بركات أمام منافسيه وخصومه، وخاصة من أسرة الأشراف .

وعلى ذلك فقد أسرع الشريف بركات بإرسال ابنه الشريف أبي نمي إلى القاهرة لكي يقدم التهاني وفروض الولاء للسلطان سليم المظفر، إلى جانب مفاتيح الحرمين الشريفين، إشارة إلى خضوع الحجاز للسيادة العثمانية. وأكرم السلطان وفادة أبي نمي وأعطاه تفويضاً بحكم والده، وقد قرئ هذا التفويض في مكة المكرمة وسط احتفال كبير .

وهكذا دخل الحجاز سليماً تحت السيادة العثمانية، وأبقى العثمانيون على نظام الشرافة أو الإمارة في الحجاز كما كان على أيام الدولة المملوكية، وأنشأوا كذلك صنجقية في جدة أقاموا عليها والياً تركياً ليكون ممثلاً للسلطان العثماني في الحجاز. وفي صلاة الجمعة الأولى بعد خضوع الحجاز للسيادة العثمانية انطلق الوعاظ في الديار المقدسة يبتهلون إلى ا أن

يضفي بركته على السلطان سليم الأول الفاتح بهذه الكلمات « انصر اللهم ابن السلطان، مالك البرين والبحرين، وكاسر الجيشين، وسلطان العراقين، وخادم الحرمين الشريفين، الملك المظفر سليم شاه، اللهم انصره نصراً عزيزاً، وافتح له فتحاً مبيناً، يا مالك الدنيا والآخرة، يارب العالمين» (١).

فتح اليمن:

ترتب على الفتح العثماني لمصر عام ١٥١٧م وبسط السيادة العثمانية على الحجاز، وهما إقليمان يطلان على البحر الأحمر ظهور العثمانيين في هذا البحر، حيث ورثوا تركة الدولة المملوكية المثقلة بالمشكلات، وفي مقدمتها مسألة تحول طريق التجارة العالمية من البحر الأحمر إلى رأس الرجاء الصالح، والانهيار الاقتصادي الذي حدث في المنطقة العربية نتيجة هذا التحول ، والتفوق البرتغالي الساحق في منطقة الخليج العربي، ومواجهة الخطر البرتغالي في البحر الأحمر.

والواقع أنه ماكاد العثمانيون يفرغون من فتح مصر عام ١٥١٧م حتى وجدوا أنفسهم مضطرين لاتباع نفس الخطط التي كانت تسير عليها الدولة المملوكية في مدافعة الخطر البرتغالي عن البحار الشرقية، أو بالأحرى عن الحدود الجنوبية لمتلكاتهم الجديدة في المشرق العربي. فجعلوا من السويس قاعدة بحرية لعملياتهم في البحر الأحمر والمحيط الهندي على نحو ما كانت عليه السويس في أواخر عهد الدولة المملوكية. وفي الوقت نفسه تطلع العثمانيون إلى قاعدة بحرية أمامية تمكنهم من مهاجمة البرتغاليين في المحيط الهندي، ومن السيطرة كذلك على البحر الأحمر وإغلاقه في وجه الدول

(١) د/ محمد أنيس، د/ السيد رجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٣٥-٣٧.

الأوربية، فكانت هذه القاعدة الأمامية هي اليمن بصفة عامة وعدن بصفة خاصة [١].

ولقد سبق أن ذكرنا أن الحملة التي رأسها السلطان الغوري بقيادة حسين الكردي لنجدة سلطان جرات مظفر شاه محمود شاه، فشلت في مهمتها في الهند وعادت إلى اليمن لتأمينها ضد الضغط البرتغالي، وبدلاً من ذلك هاجم حسين الكردي السواحل اليمنية، بيد أن عامر بن عبد الوهاب آخر ملوك الدولة الطاهرية في اليمن[٢] رفض تقديم المؤن والذخائر لأسطوله، فضلاً عن تراجعه عن وعده الذي قطعه على نفسه بالموافقة على إقامة قواعد بحرية مملوكية على السواحل اليمنية، وذلك عندما استنجد بالغوري بعد هجوم البوكيرك على عدن عام ١٥١٣م. وتمكن حسين الكردي - بمساعدة الزيدية أعداء السلطان عامر - من دخول زبيد في ٢١ يونيو ١٥١٦م، ثم توجه لاحتلال عدن ولكنه فشل في احتلالها بعد أن تلقت مساعدة عسكرية وصلتها من تعز من الأمير عبد الملك شقيق السلطان عامر. واضطر حسين الكردي إلى رفع الحصار عن عدن والعودة إلى جدة، وبعد وصوله بقليل جاءت الأنباء بسقوط مصر في يد السلطان العثماني سليم الأول، ولم يلبث أن دبر شريف مكة مقتل حسين الكردي غرقاً أمام ميناء جدة بأمر من

(١) د/ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ٧١.

(٢) تعتبر الدولة الطاهرية (١٤٥٤م-١٥١٧م) آخر الدولة السنية الجنوبية التي كانت تتوالى الحكم في اليمن، وكان بنو طاهر عمال الدولة الرسولية في عدن ولحج ، فخرجوا عليها وأسسوا دولتهم على أنقاضها. وقد حاول ملوك هذه الأسرة توحيد اليمن تحت سيادتهم فلم يتمكنوا من ذلك لاصطدامهم بالأئمة الزيدية في المنطقة الشمالية الجبلية، وظلت البلاد مقسمة بين الطاهريين والزيديين حتى آخر ملوك الدولة الطاهرية، وهو عامر بن عبد الوهاب. انظر : قطب الدين النهرواني المكي، البرق اليماني في الفتح العثماني، الرياض، ١٩٦٧، ص ١١-٢٧.

السلطان سليم، فهربت قواته المملوكية من الحجاز إلى زبيد في اليمن، حيث يوجد الأمير بومباي المملوكي، وثبتوا أقدامهم هناك بدعم من الزيدية، وقتلوا في ١٥ مايو ١٥١٧م السلطان عامر بن عبد الوهاب الذي كان قد تحصن في تعز ، وبموته انقرضت الدولة الطاهرية ولو أن بعض أفرادها استمروا في حكم عدن لبعض الوقت .

وتولى أمر القوات المملوكية في اليمن كل من الأمير بومباي والأمير اسكندر الجركسي والأمير رمضان الرومي، وكان الأخير قائد اللاوند. وبرغم وصول الأنباء بزوال دولة المماليك فقد استأنف برمباي محاولات حسين الكردي لاحتلال اليمن، وزحف على تعز فاحتلها ولكنه قتل في كمين على طريق زبيد، وخلفه الأمير اسكندر قائداً للقوات المملوكية، إلا أن الأمير رمضان وقواته الرومية (العثمانية) الأصل أعلنوا ولاءهم للعثمانيين، فاضطر الأمير اسكندر إلى إعلان ولائه للعثمانيين أيضاً . ولما علم السلطان سليم بذلك أرسل إليه أمراً بأن يستمر والياً على اليمن تحت السيادة العثمانية، وبذا سمي اسكندر بالمخضرم لأنه تولى حكم اليمن في عهدين متلاحقين: عهد المماليك الجراكسة، وعهد الأتراك العثمانيين.

وبهذه الوسيلة امتدت السيادة العثمانية بادئ ذي بدء امتداداً سليماً إلى اليمن، إلا أن سيطرة العثمانيين هناك ظلت صورية مدة العشرين عاماً التالية، ويرجع ذلك لاضطراب أحوال اليمن ، والذي كان مبعثه وجود قوى مختلفة فيه تتصارع على النفوذ ، فهناك الولاة المحليون من اللاوند الذين قبلوا الخضوع للعثمانيين ولكنهم عارضوا استبدال باشوات عثمانيين بهم، وهناك أيضاً الزيديون بزعامة الإمام شرف الدين، ثم بقايا الأسرة الطاهرية الحاكمة في عدن. وقد شجع على هذه الفوضى ارتباك أحوال

مـصـر خلال السنـوات الثمـاني الأولى من الحكـم العثـمـاني (١٥١٧م-١٥٢٥م)، بالإضافة إلى تهديد البرتغاليين لسواحل اليمن[١].

وإزاء ذلك أرسل السلطان سليمـان القانوني (١٥٢٠م-١٥٦٦م) الوزير أو الصدر الأعظم إبراهيم باشا عام ١٥٢٤م لتنظيم الإدارة العثمانية في بلاد الشام ومصر. وفي أثناء الشهور الثـلاثة التي قضاها بمصر أعاد إبراهيم باشا تنظيم الشـئون البـحرية بميناء السـويس. وفي عام ١٥٢٥م أبحـر الأسطول المملوكي القديم من السويس لمحاولة إخضاع اليمن للنفوذ العثماني الفعلي، إلا أن الحمـلة لم تحقق نجـاحاً كـبيراً. وكـان بعد الفـتح العثـماني للـعراق (١٥٣٤م - ١٥٣٥م) أن بدأ السلطان سليمـان يهتم جلياً بشن هجـوم مضاد قوي ضد الغزو البرتغالي في البحر الأحمر.

وصدرت الأوامر إلى والي مصر سليـمان باشا الخادم ببناء أسطول جديد في السويس، وهي مهمة بدئ العمل فيها عام ١٥٣٧م وانتهى في ربيع العام التالي. وكان الأسطول يتكون من أربع وسبعين أو ثمانين سفينة من مختلف الأنواع والأحجـام، ومن عشرين ألف جندي من مصـر والشام، على حين أن بحارته كـانوا من البنادقة المقـيمين بالإسكندرية، وكـانت مهمـة الحملة مقـاومة البـرتغاليين في الـهند وتقديم المسـاعدة للقـوى الإسلاميـة هناك، بالإضافة إلى التعريج على اليمن لإصلاح مافسد من أحوالها.

وخـرج سليـمـــان باشـا في يونيـو ١٥٣٨م على رأس هـذه الحـملة من السويس، واستولى في أغسطس من هذا العام على عـدن غدراً من حاكمها عامر بن داود وهو من بقايا بني طاهر، وعين على عدن أحد صناجق الحملة وهو الأمير بهرام، ثم سار إلى الهند ولكنه كسابقه الأمير حسين الكردي عاد

(١) قطب الدين النهرواني المكي، المرجع السابق، ص ٢٨-٣٥.

منها بعد قليل. وتوقف سليمان باشا في اليمن في طريق عودته لإتمام فتح السواحل اليمنية، فدخل ميناء مخا ثم انتقل منه إلى ميناء الصليف، ثم استولى على مدينة زبيد وحاول احتلال تعز مقر الإمامة الزيدية لكنه فشل ، وتبع ذلك إخضاع ميناء جيزان وتحصينه، وذلك أثناء عودة الحملة إلى جدة ثم السويس[1].

وتعرف حملة سليمان باشا الخادم بالفتح العثماني الأول لليمن ، لأن السلطة العثمانية هناك كانت تقوم قبلاً على ولاء الأمراء المحليين فحسب ، وكان من أهم نتائج هذه الحملة :

١- خضوع منطقة السواحل اليمنية من جيزان شمالاً إلى عدن جنوباً للحكم العثماني، أما جهات اليمن الداخلية فقد ظلت تحت حكم الزيديين بزعامة الإمام شرف الدين .

٢- انتزاع عدن من أيدي الطاهريين وإخضاعها للسيادة العثمانية، ونقل السلطة في زبيد والمناطق التهامية من أيدي المماليك إلى أيدي موظفين عثمانيين.

وبعد عودة حملة سليمان باشا الخادم اهتم العثمانيون بتنظيم ممتلكاتهم في اليمن ودعم سيطرتهم في المناطق التي خضعت لهم، كما عملوا على بسط نفوذهم على أقاليم اليمن الداخلية، إذ إنه رغم التواجد العثماني في عدد من مدن اليمن وأبرزها زبيد فقد سيطر الزيديون بقيادة الإمام شرف الدين وابنه المطهر على جزء كبير من اليمن، وخاصة الجبال بين كوكبان وعدن، وحصنوا مدينة تعز. وفي عام ١٥٤٠م عين مصطفى النشار والياً

(١) المرجع السابق، ص ٣٧-٣٩.

على اليمن على أساس التفاهم مع الإمامة الزيدية، ونجح مصطفى النشار في مهمته وتمتع اليمن خلال ولايته (١٥٤٠م-١٥٤٥م) بالهدوء النسبي.

على أن هذا الهدوء لم يدم طويلاً، فلم يلبث أن اصطدم الولاة العثمانيون بالزيديين عندما راح الولاة يمارسون سياسة التوسع في أنحاء اليمن المختلفة، واضطر هؤلاء الولاة إلى القتال في جبهتين : جبهة شمالية ضد الزيديين، وجبهة جنوبية ضد القبائل اليمنية التي خرجت على طاعة العثمانيين في جنوب اليمن وطردتهم من عدن. ومع أن القوات العثمانية واصلت زحفها واستولت على أغلب الأقاليم اليمنية حتى وصلت إلى صعدة شمالاً ، وذلك أثناء ولاية أزدمر باشا (١٥٤٩م-١٥٥٥م)، إلا أن سيطرة العثمانيين في اليمن سرعان ما أخذت في الاضمحلال والتدهور ، كما أخذت ممتلكاتهم في الانكماش تدريجياً ، حتى أنه لم يبقَ في أيديهم سوى زبيد والتهائم [١].

وعلى ذلك فقد أرسل السلطان سليم الثاني (١٥٦٦م-١٥٧٤م) حملة كبرى عام ١٥٦٩م بقيادة سنان باشا لإعادة السيطرة العثمانية على اليمن، وتسمى هذه الحملة بالفتح العثماني الثاني لليمن. وغادرت الحملة السويس في يناير ١٥٦٩م قاصدة ينبع، حيث أنزل معظم أفراد الحملة، ومن الحجاز زحفت الحملة براً إلى اليمن وأخضعت في طريقها جيزان، ثم استولت على تعز وقلعتها الحصينة، وفرضت حصاراً برياً وبحرياً على عدن مما أدى إلى سقوطها في أيدي العثمانيين. ولم يلبث أن وجه سنان باشا أنظاره صوب منطقة الهضبة اليمنية، ورغم وعورة هذه المنطقة ومناوشات اليمنيين ومهاجمتهم مؤخرة الجيش العثماني الزاحف فقد استطاع سنان باشا أن

(١) د/ السيد مصطفى سالم، الفتح العثماني الأول لليمن، ص ٣٥.

يستولي على معظم جهات وسط الهضبة، ثم دخل صنعاء في ٢٦ يوليو ١٩٦٩م[١].

ولم يعد أمام سنان باشا لاخضاع اليمن إلى السيطرة العثمانية سوى المنطقة الشمالية الجبلية، ولكن المقاومة اليمنية العنيفة بزعامة الإمام المطهر بن شرف الدين، واضطرار القائد العثماني إلى توزيع جيوشه على الأقاليم اليمنية المختلفة، وعدم إرسال إمدادات من مصر إلى اليمن، كل ذلك كان من العوامل التي أرغمت سنان باشا على عقد الصلح أخيراً مع الإمام المطهر في ٣ ديسمبر ١٥٧٠م على أساس اعتراف المطهر بالسيادة العثمانية وقبوله وجود حامية عثمانية رمزية في سعدة. وبعد أن قام بتنظيم شئون اليمن وتسليم أموره إلى يهرام باشا غادر القائد العثماني اليمن عام ١٥٧١م متوجهاً إلى الأستانة[٢].

ساحل البحر الأحمر الغربي (ولاية الحبش):

أدت حملة سليمان باشا الخادم على اليمن عام ١٥٣٨م إلى سقوط عدن في أيدي الأتراك العثمانيين، ومنذ هذا الوقت فصاعداً حلت عدن ذات الموقع الاستراتيجي الهام محل جدة بالحجاز كخط دفاع أمامي وقاعدة بحرية متقدمة ضد البرتغاليين، ولو أن ذلك لم يمنع الأخيرين من التوغل في البحر الأحمر من وقت لآخر، مثلما حدث في عامي ١٥٤٠م و ١٥٤١م. ففي هذا العام الأخير قام الأسطول البرتغالي بغزوة باءت بالفشل، رغم وصول السفن البرتغالية إلى الصور، وذلك بفضل تحذير أمير سواكن على ساحل البحر الأحمر الغربي، مما جعل البرتغاليين ينتقمون منه بإحراق

(١) المرجع السابق نفسه، ص٣٧.

(٢) قطب الدين النهرواني، المرجع السابق، ص ١٤٧-١٥٠.

سواكن وتخريب صهاريج المياه فيها ، على أن يؤدي ذلك إلى اضمحلال هذه المدينة التجارية المزدهرة التي كانت قد دخلت في حوزة الأتراك نتيجة لفتحهم مصر. ولقد كان في أثناء الغزوة البرتغالية للبحر الأحمر، أن أنزل إلى ميناء مصوع على الساحل الأفريقي المواجه لليمن قوة تبلغ أربعمائة جندي برتغالي.

ولمواجهة هذا الخطر البرتغالي المتزايد رأي العثمانيون ضرورة إبعاد البرتغاليين عن سواحل البحر الأحمر الغربية، حتى يتمكنوا من إخضاعها لنفوذهم مثلما أخضعوا السواحل الشرقية، مما يساعدهم على حماية البحر الأحمر من الهجمات البرتغالية. هذا بالإضافة إلى أن الاحتلال العثماني لميناء مصوع من شأنه قطع سبل الاتصال بين الحبشة والهند البرتغالية[1].

ومن ثم وبعد انتهاء ولاية أزدمر باشا في اليمن (١٥٤٠م-١٥٤٥م) وعودته إلى استانبول بطريق مصر أحسن السلطان سليمان القانوني استقباله وولاه أمر ميناء سواكن، حتى يبسط السيطرة العثمانية على امتداد ساحل البحر الأحمر الغربي، فعاد أزدمر إلى مصر حيث جمع جيشاً من ثلاثة آلاف جندي وزحف بهم براً من مصر فاحتل النوبة السفلى الواقعة بين الشلالين الأول والثالث، مستفيداً من الصراع بين القوى المحلية . وأقيمت الحاميات العثمانية في أسوان وأبريم وغيرهما، وعُين أحد الكشاف المماليك لإدارة هذه المنطقة التي عرفت باسم بربرمتان. ثم تقدم أزدمر باشا باتجاه ساحل البحر الأحمر الغربي ليقيم فيه قاعدة ضد البرتغاليين من جهة وضد الأحباش من جهة أخرى، فاحتل عام ١٥٥٧م ميناء مصوع، وفي العام التالي زحف من مصوع صوب الغرب فاستولى على دباروا Dabarwo

(١) قطب الدين النهرواني، المرجع السابق، ص ١٤٧-١٥٠.

عاصمة إقليم ميدري بحري[1] Medri Bahri وبنى فيها حصناً من الحجر أنزل فيه حامية عثمانية. ثم قاد أزدمر قواته عبر الأراضي الحبشية فهاجم أحد الأديرة شمال غرب أديجرات Adigrat وقتل رهبانه وخرب كنيسته، وعاد إلى الساحل. ومن جهة أخرى فقد دأب العثمانيون من عام ١٥٥٧م إلى عام ١٥٦٢م على شن إغارات من سواكن على الحبشة.

وعلى العموم فقد أسفرت حملة أزدمر باشا عن خضوع حاكم ميدري بحري، وهو البحر نجش اسحق لنفوذ العثمانيين، إلا أنه مالبث أن ثار عليهم وأوقع الهزيمة بالقوات التي أرسلوها لاحتلال شبه جزيرة بوري Buri ذات الأراضي الخصبة، وفرض الحصار على دباروا حتى سقطت، واضطرت الحامية العثمانية أن تلوذ بالفرار صوب الساحل. وبعد بضع سنوات انتهز اسحق فرصة اشتداد الخلافات الدينية في الحبشة فأعلن الثورة على النجاشي ميناس (١٥٥٩م-١٥٦٣م) ولم يجد غضاضة في الذهاب إلى مصوع للتحالف مع الباشا التركي على أساس التنازل له عن معظم أراضيه بما فيها عاصمته دباروا[2].

على أن النجاشي الجديد صارصا دنجل Sarsa Dengel (١٥٦٣م-١٥٩٥م) بعد أن أخمد الثورات المحلية التي اندلعت داخل الإمبراطورية الحبشية مالبث أن زحف عام ١٥٧٨ صوب الشرق، واشتبك مع القوات المشتركة للبحر نجش اسحق والأتراك في معركة بإقليم تيجران الحبشي، لقي فيها كل من اسحق وباشا مصوع التركي حتفهما،ثم اتجه النجاشي شطر قلعة

(١) ميدري بحري أو بحر مدر Bahrmeder أي بلاد الشاطئ أو الإقليم المطل على البحر، وهي أريتريا الحديثة تقريباً. وكان حاكم ميدري بحري يتخذ لنفسه لقب بحرنجش Bahrnag أي سيد أو ملك الإقليم المطل على البحر.

(٢) قطب الدين النهرواني، المرجع السابق، ص ١١٦-١٤٧.

دباروا ودك أسوارها وخرب مسجدها. وبذلك أخمدت ثورة اسحق التي ظلت مشتعلة نحو عشرين عاماً، استمر خلالها الحكم التركي قائماً في مصوع والمنطقة الساحلية الممتدة من سواكن شمالاً إلى مصوع جنوباً، وهي التي أطلق عليها الأتراك «ولاية الحبش» باعتبار أنها تمثل مخارج الحبشة.

وفي عام ١٥٨٩م اشتعلت ثورة أخرى بقيادة البحر نجش ولد عزوم Wald Ezum ضد النجاشي صارصا دنجل، واتصل ولد عزوم بباشا مصوع الجديد وتحالف معه، واحتل الأتراك دباروا مرة أخرى، لكن النجاشي سرعان ما زحف على رأس قواته ونصب كميناً للقوات التركية التي كانت قد عبرت نهر مرب جنوباً وأبادها. وانسحب الباشا مسرعاً إلى قاعدته في مصوع وتعقب الأحباش إلى هناك وحاصروا قواته وهاجموها، إلا أنه تمكن من صد هجومهم، وفشلت جميع جهود النجاشي لإلقاء الأتراك في البحر، واضطر أن يعود أدراجه إلى الداخل، ووجد في دباروا هدايا ثمينة من باشا مصوع في انتظاره فقبلها ووافق على أن يعقد صلحاً معه، مما كان من نتيجته - على حد قول لونجريج- أن بقي الأتراك العثمانيون بساحل البحر الأحمر الغربي لمدة ثلاثة قرون أخرى[١].

وبضعف النفوذ العثماني على ساحل البحر الأحمر الغربي منذ أواخر الثمانينات من القرن السادس عشر نتيجة انشغال الدولة العثمانية بجبهات متعددة استعانت السلطات التركية بأحد الزعماء المحليين ليكون «نائباً» عنها في البر الساحلي للمعاونة في أعمال الحكومة بالإدارة بمصوع، كما استعانت بزعيم محلي آخر في سواكن. وكان «نائب البر» يعين بواسطة والي جدة، ويتجدد فرمان تعيينه سنوياً، ويتقاضى مرتباً شهرياً ومبلغاً معيناً

(١) قطب الدين النهرواني، المرجع السابق، ص ١٤٧-١٥٠.

من إيراد جمـرك مصوع مقـابل إمداد جزيرة مصـوع بالماء العذب من الآبار القريبة والإنفاق على الحامية العثـمانية بالجزيرة. وقد تعددت مهام «النائب» فكان مكلفاً بتـحصيل الأموال الأمـيرية والعوائد باسم الزكاة من القـبائل، عـلاوة على تحـصيل «رسـوم المرور» من المسـافـرين والقـوافل التي تدخل الهضبة الحبشية أو تخرج منها، هذا فضلاً عن فض المنازعات التي تنشب بين القبائل بتخصيص منطقة معينة للرعي لكل منها[١].

والجـدير بالذكر أنه رغم أن الـقوات العـثمـانيـة لم تفتح الحـبشـة إلا أن العثمانيين كانوا يعتبرونها تابعة لهم، مستندين في ذلك إلى أمرين:

أولاً: حق فرض رسوم المرور على المسافرين والقوافل التي تدخل الحبشة أو تخرج منها بحكم احـتلال القوات العثمـانية لميناء مصوع، منفذ الحـبشة على البحر الأحمر والعالم الخارجي.

ثانيـاً : أن بطريرك الكـرازة المرقـسـية فـي مـصر هـو الذي يعين مطران الحبـشة، الأمر الذي لايتم إلا برضـاء السلطة الزمنية، أي بموافـقة السلطان العثماني منذ أن خضعت مصر له عام ١٥١٧م[٢].

فتح العراق :

كان من الطبيعي بعـد أن أخضع العثمانيون بلاد الشـام ومصر أن يتطلعوا إلى إخضاع العراق فيبسطوا سلطتهم على المشرق العربي ويوقفوا محاولات الصـفويين للتـوسع غرباً، وكـان العثـمانيـون في أعقـاب انتصـارهم على الصفويين في جالديران عام ١٥١٤م قـد فرضوا نفوذهم على الموصل وديار

(١) المرجع نفسه، ص ١٥١ - ١٥٢.

(٢) د/ عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ص٢٧.

بكر وماردين وعينوا حكاماً من قبلهم عليها، وأسرع أمراء بدليس وأردلان والعمادية وجزيرة ابن عمر بتقديم الولاء لهم، وأقيمت حامية عثمانية قوية في منطقة وان، أما بغداد فقد ظلت تحت الحكم الصفوي إلا أن السيطرة الصفوية هناك أخذت تضعف شيئاً فشيئاً حتى أصبحت اسمية.

وعندما قضى الشاه إسماعيل الصفوي نحبه عام ١٥٢٤م استغل زعيم قبيلة كردية يدعى ذو الفقار خان- وكان حاكماً على الكهلر (أطراف لورستان- فرصة وفاة الشاه مع ضعف الحكم الصفوي في العراق الأوسط فزحف على بغداد وقتل حاكمها الصفوي إبراهيم سلطان، واحتل المدينة بعد حصار قصير، ولكنها مالبث أن شعر بالعزلة والأخطار المحيطة به، ولكي يكسب تأييد العثمانيين ودعمهم أعلن ولاءه للسلطان سليمان القانوني، وأرسل بذلك إلى استانبول مبلغاً ومبشراً، واعتقد أنه نجح في تأسيس دولة كردية موالية للعثمانيين(١).

ولم يكن من المنتظر أن يسكت الشاه طهماسب (١٥٢٥م-١٥٧٦م) ابن الشاه إسماعيل عن انتزاع ولاية غنية كالعراق لها أهميتها بالنسبة للشيعة وتضم عتباتهم المقدسة، فجهز حملة كبيرة وزحف على بغداد عام ١٥٣٠م وحاصرها طويلاً، ولما استعصت عليه اتصل سراً بشقيقي ذي الفقار وحرضهما ضد أخيهما، فاغتالاه وسلما المدينة للشاه. وبذلك حققت الخيانة ماعجز السلاح عن تحقيقه، وانتهت وصاية استانبول على حاكم بغداد وعاد طهماسب إلى عاصمته قزوين تاركاً محمد خان والياً على العراق.

(١) المرجع السابق، ص ٢٨-٢٩.

وهكذا توترت العلاقات من جديد بين العثمانيين والصفويين، وساعد على ذلك تأرجح أمراء الأكراد على الحدود في ولائهم بين السلطان والشاه، فحاكم بدليس شرف خان خضع للنفوذ الصفوي بعد أن كان موالياً للعثمانيين، وبالمثل لجأ حاكم تبريز الصفوي إلى العثمانيين فبعثوا به لقتال شرف الدين، هذا فضلاً عن قيام الأكراد الموالين للفرس بشن الغارات على ولايتي ديار بكر وحلب. واستعاد العثمانيون أيضاً محاولة طهماسب إثارة قبائل القزلباش في الأناضول، مقتفياً بذلك خطى سلفه الشاه إسماعيل، وكانت ثورة قد اندلعت في الأناضول بقيادة قلنور جلبي عام ١٥٢٧م بتشجيع من الصفويين. كذلك لم ينظر العثمانيون بارتياح لاتصالات الدول الأوربية بالصفويين، إذ استقبل الشاه طهماسب عام ١٥٢٩م سفراء من البرتغال والدولة الرومانية المقدسة، الذين عرضوا عليه المساعدة ضد العثمانيين، وقد علم السلطان سليمان القانوني بذلك من عيونه وجواسيسه ببلاط طهماسب، زد على ذلك أن مبعوثي أهل السنة في بغداد صاروا يتوافدون على استنابول للاستنجاد بالسلطان العثماني وحثه على إنقاذ السنة من الحكم الشيعي، ويغلب على الظن أن هؤلاء المبعوثين كانوا يبالغون في وصف ما أصاب السنيين في بغداد من مذابح وتنكيل على أيدي الصفويين[١].

ولهذه الأسباب قرر السلطان سليمان احتلال العراق، فقاد الصدر الأعظم إبراهيم باشا جيشاً غادر استانبول في ٢١ أكتوبر ١٥٣٣م وقضى فصل الشتاء في حلب ثم اتجه نحو ديار بكر وجرت بعض الاشتباكات بينه وبين الأمراء المحليين في مناطق الحدود، واعترف كثيرون منهم بالسيادة

(١) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، جـ٤، ص٤٦-٥٢.

العثمانيـة، ثم انطلق نحو تبريز فاحتلها في ١٣ يوليو ١٥٣٤م وقـدم له فيها الأمراء المحـليون خـضوعهم، وبـقي إبراهيم باشا في تبـريز إلى أن لحق به السلطان سليمـان هناك، واتجه الاثنان نحو بغداد عن طريق هـمذان بهدف السيطرة على الطريق الذي يربط بغداد بالشـمال والشرق، وقطعت القوات العثـمانيـة بذلك إمكانية نجـدة الصفـويين لبغـداد. ولم يحاول طهـماسب التـصدي للهـجوم الـعثـماني، مما أخـاف الأمراء الخـاضـعين للصفـويين والمنتشرين على الطريق إلى بغداد، فأعلنوا خضوعهم للعثمانيين، وفي أثناء ذلك كان محمد خان حاكم بغداد الصفوي مترددا قلقاً لا يدري ماذا يفعل، ولكنه مـا أن رأى الشاه قـد تخلى عنه ولم يرسل له مـدداً ، وأدرك أن الجند والأهالي يرحبون بالفاتح الجديد ولايريدون مقاومته حتى تظاهر أنه سيرحب بالسلطان مـثلهم ثم فـر إلى فارس. ودخل الـصدر الأعظم بغـداد في ٣١ ديسمبر ١٥٣٤م، وبعد يومين دخلها السلطان سليمان وسط مظاهر الحفاوة الشيعية.

ولم تتوغـل القوات العثـمانيـة جنوباً إذ هرع زعمـاء القبائـل إلى بغداد مـعلنين ولاءهم للسلطان العـثمـاني، وكان من بينـهم شيخ المنتـفق وأميـر البصرة راشد بن مغامس الذي كان قد اسـتقل بها، فأبقاهم سليمان ولاة من قبله. وهكذا خـضعت البصـرة للعثمانيين ونجـم عن ذلك إلقاء مسئـوليات دفاعـية جديـدة على عاتقهم، وخـاصة ضد الـبرتغاليين في منطـقة الخليج العربي[١].

(١) د/ عبد الكريم غرايبة، المرجع السابق، ص٢٩.

وفي خلال الشهور القليلة التي قضاها السلطان سليمان في العراق لإراحة قواته من ناحية ولتنظيم أحوال الولاية الجديدة من ناحية أخرى حاول العاهل العثماني إرضاء الشيعة والسنة على السواء بكل ما وسعه من جهد. وبخصوص السنة قام سليمان بجهد خاص للبحث عن موقع قبر الإمام أبي حنيفة وإعادة بناء ضريحه الذي كان الصفويون قد هدموه ودنسوا الرفات نفسه، وأصبحت القبة التي بناها سليمان على ضريح أبي حنيفة مزاراً سنياً عظيماً على مدى العصور. وأما عن إرضاء الشيعة فقد قام سليمان بزيارة ضريح عبد القادر الكيلاني، وقبة موسى الكاظم، وقبر الإمام علي بالنجف، وبنى سداً عُرف «بسد السليمانية» على مدينة كربلاء لحماية المزارات بها من مياه الفيضان التي كانت تغمر المنطقة المحيطة بكربلاء كما كانت تغمر المزارات نفسها داخل كربلاء، ووسع الترعة المعروفة بالحسينية وزاد من عمقها لكي تأتي بالماء باستمرار، فزرعت المنطقة حول العتبات المقدسة بالبساتين وحقول القمح.

وبعد أن عين السلطان سليمان حاكم ديار بكر العثماني سليمان باشا والياً على بغداد، وأبقى فيها حوالي ألفين من الجنود غادرها في ٢ أبريل ١٥٣٥م باتجاه أزربيجان، واحتل كثيراً من القلاع الاستراتيجية في منطقة كركوك لحماية المناطق التي فتحها، ووصل تبريز في ٢ يوليو فاستسلمت له واضطر الشاه الصفوي إلى طلب الصلح، ووافق السلطان على ذلك وأخلى له تبريز مقابل تقديم الشاه الطاعة للسلطان، ثم غادر سليمان المنطقة ووصل استانبول في ٢٩ديسمبر من العام نفسه.

ومما يجدر ذكره أن الفتح العثماني للعراق في عهد السلطان سليمان القانوني لم ينه النزاع العثماني الفارسي حول هذه البلاد، فقد عاد العراق

إلى السقوط أكثر من مرة بعد ذلك في يد الفرس.

الخليج العربي:

عرفنا أن البصرة قد خضعت للعثمانيين على إثر فتحهم بغداد، إذ كان أمير البصرة البدوي راشد بن مغامس من بين زعماء القبائل الذين هرعوا إلى بغداد معلنين ولاءهم للسلطان العثماني، فأبقاه الأخير والياً على البصرة من قبله. ولما تمرد راشد وأيد ثورة القبائل على السلطان قاد إياس باشا والي بغداد حملة عام ١٥٤٦م على البصرة تمكنت من هزيمة أسطولها النهري وإحراقه، ففر راشد إلى نجد بينما دخل إياس باشا البصرة وأعلن خضوعها للسيطرة العثمانية المباشرة.

وعلى إثر احتلال العثمانيين للبصرة حاولوا أن يوجهوا اهتمامهم إلى شط العرب باعتباره منفذا لهم إلى الخليج العربي، وأرادوا أن يجعلوا من البصرة قاعدة للانطلاق منها ضد البرتغاليين في مياه الخليج ، ولذلك بنوا أسطولاً بلغ عدد قطعه ثلاثين قطعة، إلا أنه كان أسطولاً ضعيفاً فسفنه محلية الصنع وصغيرة، كما أنها رديئة التركيب وضعيفة التسليح.

واحتل العثمانيون عام ١٥٥٠م القطيف ثم مدوا نفوذهم إلى الأحساء التي احتلوها عام ١٥٥٥م، وأبعدوا عن حكمها قبيلة بني خالد[١] القوية . وجعلت الأحساء ولاية عثمانية قاعدة أمامية للدفاع ضد البرتغاليين المتمركزين في هرمز، وكذلك ضد الصفويين، واشترك والي الأحساء مع والي البصرة في صد غزوات البدو عند مناطق الحدود مع الجزيرة العربية[٢].

وفي أثناء ذلك لم يتوقف الصراع بين العثمانيين والبرتغاليين في مياه

(١) ظلت هذه القبيلة تقوم بالثورة تلو الأخرى حتى استعادت حكم الأحساء عام ١٦٧٠م.
(٢) عباس العزاوي ، المرجع السابق، جـ٤، ص٤٩-٥٠٢.

الخليج، ففي عـام ١٥٥٢م أبحر من السويس أسطـول عثماني كـبير بقـيادة بيـري ريس لاحـتلال الطرف الشـرقي من الجـزيرة العـربيـة وقطع خطوط الإمداد المحلي للبـرتغاليين، واحتلت الحـملة مسقط ثم أبحـرت إلى هرمز وضربت الحصار على قـلعتها لمدة شهر، ثم انسحـبت على إثر رواج إشاعة عن قرب وصول نجدة برتغالية لشن هجـوم معاكس وقطع خط الرجعة على الأسطول العثماني، وقد جاءت هذه النجـدة بالفعل فوجدت أن العثمانيين قد رحلوا عن هرمـز، فعادت إلى جـوا عاصمة الهند الـبرتغالية. أمـا بيري ريس فكان قد التـجأ إلى البصرة، وبعد أن ترك هناك مـعظم أسطوله، عاد هو بثلاث سفن إلى السويس فقد إحداها في الطريق. ومن مصر عاد براً إلى تركيا بقافـلة من الجمال محملة بالهدايا ليـهدئ من غضب السلطان، إلا أنه اتهم بالخيـانة وأعدم. ويبدو أن صـراعاً خفـياً نشب بينه وبين والي البـصرة العثماني، فأصدر أمراً للتخلص منه.

وتلا ذلك أن كلف السلطان سليـمان عام ١٥٥٣م قائداً بحـرياً جديداً هو مراد بك بالتوجـه إلى العراق للخروج بقطع الأسطول العثمـاني المحصورة في خليج البصرة، ونزل مراد بالبصرة وبعـد أن أبحر بأسطوله خاض معركة غير حاسمة مع البرتغاليين بالقرب من الساحل الفارسي، فاضطر إلى العودة إلى البصرة[١].

ثم كلف السلطان أحد القادة البحريين المشهورين وهو سيدي علي ريس- الذي خـاض الحـروب في البـحـر المتـوسط وتـدرب على يد خـيـر الدين بربـاروسا- بالتوجه إلى البـصرة لقيادة قطع الأسطول العثمـاني فيها. وأقلع الأسطول العثماني من البصرة في يوليو ١٥٥٤م قاصداً القطيف فالبحرين،

(١) عباس العزاوي، المرجع السابق، جـ٤، ص٦٧.

وعلم من طلائعه أن لا أثر للأسطول البرتغالي في الخليج، فأبحر باتجاه هرمز ولكن البرتغاليين اعترضوا طريقه عند مضيق هرمز ثم بالقرب من مسقط، ونجح في التخلص منهم ودفعت الرياح الأسطول العثماني في اتجاه شمالي شرقي فوصل ميناء بندرهاهبور الفارسي فتزود بالمياه، وقصد بعد ذلك سواحل اليمن، ولكن الرياح دفعته مرة أخرى نحو ساحل الهند الغربي، فاضطر إلى الالتجاء إلى ميناء سورات حيث باع ماتبقى من أسطوله وعاد بطريق البر خوفاً من تعرض البرتغاليين له إذا عاد بحراً[1] .

المغرب العربي :

ارتبط التوسع العثماني في الجناح الغربي من العالم العربي بالحملات والإغارات التي شنها الأسبان على العرب والمسلمين في شمال إفريقية، كما ارتبط الصراع بين الإسلام والمسيحية في الحوض الغربي من البحر المتوسط، ذلك الصراع الذي اجتذب كما سبق القول عدداً كبيراً من البحارة والمغامرين الذين نشأوا في خدمة الأسطول العثماني، ومن أبرز هؤلاء المغامرين الشقيقان عروج وخير الدين بربروسا.

ولما ضاق أمراء المغاربة - وخاصة في الجزائر- بضغط الأسبان واضطهادهم دعوا عروج وأخاه خير الدين لإنقاذهم وتحرير بلادهم، وكان الأخوان بعد أن قويت شوكتهما وطار صيتهما قد تحولت أهدافهما من « القرصنة» إلى الاستقرار والتملك، معتمدين على القوة البحرية ورضاء الأهالي عنهما. وحين قتل عروج على أيدي الأسبان عام ١٥١٨م[1] بعد أن نجح في ضم صفوف الشعب الجزائري رأى أخوه خير الدين أن الإمارات المغربية بحالتها الراهنة عاجزة عن الصمود وحدها للخطر الأسباني، وأن

(١) د/ عبد الكريم غرايبة، المرجع السابق، ص٢٩.

الدولة العثمـانية أقدر على القيام بهذا العـمل الخطير، ولذلك طلب المعونة من حكومة الأسـتانة فأدخله السلـطان سليم الأول في خدمتـه وأمده بألفين من الإنكشارية، وسـمح لرعاياه بالتطوع في جيش المغرب. وبهـذه الطريقة دخلت الجزائر رسـمياً عام ١٥١٨م في حظيـرة الدولة العثمانيـة، كما دخل العثمانيون في حلبة الصراع البحري بين العرب والأسبان في الحوض الغربي للبحر المتوسط، وتمكن خيـر الدين- باسم السلطان العثماني - من تخليص المنطقة الساحليـة من الجزائر من الاحتلال الأسباني، واسـتولى على القلعة التي بناها الأسبان علـى جزيرة مواجهة للسـاحل، وقام بوصل هذه الجزيرة بالبلاد عام ١٥٢٩م فأصبحت نواة لمدينة الجزائر الحالية[١].

أما طرابلس الغرب (ليبيا) فإن أهلها الذين قاموا كثيراً على أيدي الأسبان ثم فرسان القـديس يوحنا هم الذين دعوا العثمـانيين للمجيء إلى بلادهم، ذلك أن الليـبيين وقد أدركـوا عدم قـدرتهم وحدهم على طرد الغـزاة قرروا طلب العون من الدولة العثـمانية، فأرسل أهل مدينة تاجـوراء لهذا الغرض وفداً إلى استـانبول. ولما كان العثـمانيون يتطلعـون لتوسيع رقعـة أراضيهم ومضايقة البـحرية الأسبانية والقضاء على النشاط العـدائي لفرسان القديس يوحنا الذين تمكنوا خلال أعوام قليلة من إقامة تحصينات قوية في طرابلس أو «رودس الثاني» فقـد استجاب السلطان سليمـان لطلب الوفد الليبي وأرسل مراد أغا على رأس قوة عسكرية صغيرة لاستطلاع أحوال البلاد .

وعندمـا وصل مراد أغا إلـى تاجوراء حاول الاسـتيـلاء على طرابلس، ولكنه فشل لقلـة جنده وقوة تحصيـنات أعدائه، ولهذا بقي فـترة طويلة في تاجوراء يستعد للهجوم من جديد بعد أن طلب المساعدة من السلطان. وفي

(١) د/ محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث، ص ٣٣-٤٧.

انتظار المدد من استانبول عني مراد أغا بتحصين تاجوراء وتهيئة سبل المواصلات بينها وبين طرابلس، ولم يلبث أن أمر السلطان سنان باشا بالتوجه بقواته وأساطيله لمساعدة مراد أغا، وتمكن سنان باشا - ومعه درغوث باشا - من الاستيلاء على مدينة طرابلس ودخولها في ١٦ أغسطس عام ١٥٥١م، حيث كانت طلقات المدافع تحيي المدينة التي لم تعد منذ ذلك التاريخ خاضعة للقوى المسيحية. وبهذا غدت ليبيا ولاية عثمانية ، كما أضحى ميناء طرابلس معقلاً هاماً من معاقل العثمانيين في شمال إفريقية وفي البحر المتوسط[١] .

وقبل أن يغادر سنان باشا طرابلس عائداً إلى الأستانة، ترك بالبلاد حامية تركية صغيرة من الانكشارية، كما ترك درغوث باشا لمساعدة الوالي العثماني مراد أغا (١٥٥١م-١٥٥٣م) في توطيد أركان الحكم الجديد، وأسهم درغوث في بسط النفوذ العثماني على مقاطعات مصرات وزوارة وجربة، وفي الداخل حتى سفوح الجبل. ومن أهم الأحداث التي تميز عهد ولاية مراد أغا القصيرة تلك الحملة الفاشلة التي قام بها فرسان القديس يوحنا من مالطة على زوارة عام ١٥٥٢م بقصد النهب والسلب، واستطاع الفرسان أن يلحقوا بالمدينة الدمار وأن يأسروا من أهلها خمسمائة شخص، ولكن مراد أغا سرعان ماداهمهم بخيوله وجيوشه فولوا هاربين نحو الساحل تاركين كل ماكانوا قد استولوا عليه من أموال وأسرى. وبينما كان مراد أغا يصد في زوارة فرسان مالطة ويشتت جموعهم كان درغوث باشا يقاوم في البحر وتمكن من التوغل بغاراته البحرية حتى سواحل كالابريا، وجمع غنائم كبيرة وعدداً ضخماً من الأسرى، ثم توجه إلى الأستانة.

(١) محمد الأمين المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ٤ أجزاء، القاهرة ١٢٨٤/١٨٦٩، بيروت، ١٩٩٦، جـ٢، ص٢١٦.

وأما تونس فقد اكتسبت أهمية خاصة في الصراع الأسباني العثماني بالبحر المتوسط نظراً لموقعها الجغرافي، ولذا تبادل الفريقان المتنازعان احتلالها أكثر من مرة، وكان خير الدين بربروسا بعد أن فرغ من تخليص المنطقة الساحلية من الجزائر قد عرض على العثمانيين فتح تونس، منتهزاً فرصة قيام فتن أهلية وحروب داخلية بين مولاي الحسن الحفصي آخر سلالة بني حفص وبين إخوته على الملك، بالإضافة إلى كراهية أهل تونس لمولاي الحسن لاعتقادهم بأنه ألعوبة في يد شارل الخامس إمبراطور الدولة الرومانية المقدسة. ولبى السلطان سليمان طلب خير الدين وزوده بمائتين وخمسين سفينة حربية، فتم له فتح تونس بسهولة ويسر عام ١٥٣٤م.

على أن شارل الخامس ما لبث أن قاد أسطولاً أسبانياً من برشلونة وفتح تونس في العام التالي، وأعاد الحسن الحفصي إلى العرض بعد أن وقع على معاهدة شبيهة بمعاهدات الحماية، ثم غادر البلاد عائداً إلى أسبانيا. ولم يتقاعس العثمانيون فطردوا الأسبان من المدن الساحلية بفضل حملات درغوث باشا، وبمساعدات القبائل العربية. وظلت الحرب مشتعلة بين الأسبان والعثمانيين مدة طويلة، وبعد أن استرجع العثمانيون مدينة تونس عام ١٥٧٠م عاد إليها الحكم الأسباني المباشر عام ١٥٧٣م ثم غزاها في العام التالي أسطول تركي جاء من الأستانة بقيادة سنان باشا، بينما زحفت إليها قوات تركية أخرى من طرابلس الغرب والقيروان. وهكذا استردت تونس بصفة نهائية عام ١٥٧٤م، وأصبحت ولاية تابعة للدولة العثمانية وجزءاً من ممتلكاتها في شمال إفريقية الممتدة من الجزائر غرباً إلى مصر شرقاً[١].

(١) أحمد بن أبي ضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ٨ أجزاء، تونس ١٩٦٣-١٩٦٨، جـ٣، ص ٩-١١.